جامـــــــعة الجزائر 3
كـــلية العلــوم الاقتــصادية وعلـــوم التســـيير والعلوم التجارية
قســـــــــم العلوم الاقتصادية

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : نقدي وبنكي

الاقتصاد البنكي المعمق

من إعداد: قادة دليلة

السـنة الجامـعية : 2022-2023 م

الفهرس

البيان	الصفحة
الهدف من المقياس	أ
المحور الأول: الصيرفة والبنوك الالكترونية	
أولا: البنوك الالكترونية	2
ثانيا: أدوات الصيرفة الالكترونية	3
ثالثا: وسائل الدفع الالكتروني	5
المحور الثاني: تحرير الخدمات المصرفية	
أولا:مفاهيم أساسية حول التحرير المصرفي	8
ثانيا: شروط التحرير المصرفي	9
ثالثا:مظاهر تحرير الخدمات المصرفية	11
المحور الثالث: الاندماج المصرفي	
أولا:تعريف وأنواع الاندماج	13
ثانيا: شروط وضوابط الاندماج المصرفي	15
ثالثا: مراحل الاندماج المصرفي	17
المحور الرابع: إدارة المخاطر البنكية	
أولا:أساسيات حول إدارة المخاطر البنكية	19
ثانيا:أدوار إدارة المخاطر	23
ثالثا: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر البنكية	25

المحور الخامس: مقررات بازل 1،2،3	
أولا:لجنة بازل للرقابة المصرفية	27
ثانيا: اتفاقية لجنة بازل1	28
ثالثا: اتفاقية لجنة بازل2	30
رابعا: اتفاقية لجنة بازل3	34
المحور السادس: الأزمات المالية والجهاز المصرفي	
أولا:مفهوم الأزمات المالية	38
ثانيا: أنواع الأزمات المالية	39
ثالثا: أسباب الأزمات المالية	41
رابعا: المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية	43
المحور السابع: حوكمة البنوك	
أولا:ماهية حوكمة البنوك	45
ثانيا : الأطراف الرئيسية في حوكمة البنوك التقليدية	49
ثالثا: توصيات لجنة بازل بشأن الحوكمة المصرفية	52
المحور الثامن: التسويق البنكي	
أولا: أساسيات حول التسويق البنكي	57
ثانيا مراحل مفهوم التسويق البنكي	60
ثالثا أهمية ووظائف التسويق البنكي	62
رابعا عوائق إدماج التسويق في البنوك	65
المحور التاسع: البنوك الإسلامية	

أولا: مفهوم البنوك الإسلامية	**68**
ثانيا: مصادر واستخدامات البنوك الإسلامية	**72**
ثالثا: المخاطر التي تنفرد بها البنوك الاسلامية	**76**
قائمة المراجع	**79**

المحور الأول : الصيرفة الإلكترونية

تعتبر الصيرفة والبنوك الإلكترونية جانبا هاما من جوانب التجديد في القطاع المصرفي، في خضم عديد التحديات التي يفرضها الاندماج في الاقتصاد العالمي على هذا القطاع الاقتصادي الهام، خصوصا و أن من أبرز ملامح المرحلة الراهنة المنافسة الشديدة المستفيدة من آخر ثمار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، قد طرأت على الساحة المصرفية تغيرات متلاحقة و بإيقاع متسارع على نحو بات معه الشكل التقليدي للبنوك محل تهديد، و قد أصبحت الأعمال التي تقوم بها البنوك على درجة كبيرة من التعقيد و بصورة غير مسبقة تستلزم الاهتمام أكثر بقضية إدارة المخاطر، حيث أن القطاع المالي ضمنيا المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضا للمخاطر، لاسيما المخاطر المستقبلية منها، و من هنا ازداد الوعي بأهمية سلامة النظام المصرفي واستقراره .

أولا: البنوك الإلكترونية

قبل أن نتطرق إلى أهم التعاريف للبنوك الإلكترونية يجب أن نميز بين نوعين من البنوك التي تمارس الإلكترونية، فهناك بنوك التي ليست لها بيانات تأوي هياكلها وتسمى بالبنوك الإلكترونية أو البنوك الافتراضية ، وهناك بنوك عادية (أرضية) وهي تقدم خدمات تقليدية بالإضافة إلى ممارسة البنوك الإلكترونية.

1- تعريف البنوك الالكترونية

عرفت البنوك الإلكترونية بأنها بنوك بديلة للبنوك التقليدية تتمثل في إجراء مختلف العمليات المصرفية بطرق إلكترونية كالخدمات المصرفية عبر الانترنت ، أو الخدمات المصرفية القائمة عبر التلفاز، أو الخدمات المصرفية عبر الهاتف أو الخدمات المصرفية عبر الحاسوب أو عن طريق الصراف الآلي[1].

[1] ديدوش هاجرة، جريري عبد الغني، **دور الصيرفة الإلكترونية في تحسين الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-المديرية الجهوية بالشلف** ، مجلة اقتصاديات اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 17 ، العدد 26، ص:107.

هي تلك العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية أو الضوئية مثل: الهاتف، الحاسب، الصراف الآلي، الانترنيت، التلفزيون الرقمي وغيرها من الوسائل وذلك من قبل البنوك والمؤسسات المالية.[1]

ويقصد بالعمليات المصرفية الالكترونية ما يقدمه البنك من خدمات مصرفية تقليدية أو متطورة من خلال قنوات اتصال الكترونية، يخول الدخول فيها بعد استيفاء شروط العضوية المحددة من طرف البنك، وهي بذلك تحقق للبنك فوائد عديدة، لاسيما تخفيض تكاليف الاستغلال و رفع الكفاءة العملياتية ومستويات الجودة .

2- أهمية البنوك الإلكترونية:

إن البنوك غير الإلكترونية تقدم جزاءاً من الحلول لمشكلات العميل لكنها لا تقدم حلولا شاملة أو تقدم حلولا جزئية بتكلفة عالية، فإذا علمنا أن التنافس بلغ ذروته في سوق العمل المصرفي وعنوانه الخدمة الشاملة والأسرع بالتكلفة الأقل، فإن للمصارف الإلكترونية فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة و البقاء في السوق وببساطة فإن الظن أن المصرف الإلكتروني إدارة لعمليات مصرفية وحسابات مالية ظن خاطئ، لأن التقنية تتيح للزبون بذاته أن يدير مثل هذه الأعمال.

إن وجود البنك الإلكتروني مرهون بقدراته على التحول إلى موقع المعلومات ومكان للحل المبين على المعلومة الصحيحة إنه مؤسسة للمشورة ولفتح آفاق العمل ومكان لفرص الاستثمار وإدارتها وكذا مكان للخدمات المالية السريعة بأقل كلفة . اللجوء إلى المصارف الإلكترونية هو اللجوء لأحد وسائل المنافسة، وهو أيضا إلى تقديم الخدمة الشاملة بوقت قصير من عدد محدد من الموظفين ولقاء تكلفة أقل. باعتباره يوفر كلفة موجودات الوجود الفعلي للبنك (المقر الموظفين، المصروفات، والفروع وغيرها). لكن علينا أن نعلم أن المصارف الإلكترونية تقوم على قاعدة أساسية وهي: أن الوفرة في الكلفة عائد تشاركي بين العميل والمصرف.[2]

[1] أحمد بوراس ،السعيد بريكة ، **أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،2014، ص:99 .

[2] علي بن ساحة، **محاضرات في مقياس النظام المصرفي** ، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019/2018 ، ص: 78

3- أنواع البنوك الإلكترونية :

وفقا لدراسات عالمية أثبتت أن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك على الانترنت تتمثل فيما يلي[1]:

- **النوع الأول : الموقع المعلوماتي Informational** يمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي، ويسمح هذا الموقع للبنك بتقديم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية
- **النوع الثاني : الموقع الاتصاليCommunicative** يتيح هذا الموقع عملية التبادل الاتصالي بين البنك والعملاء مثل البريد الإلكتروني تعبئة طلبات أو نماذج على الخط، وتعديل معلومات القيود والحسابات والاستفسارات
- **النوع الثالث: الموقع التبادلي Trançactional** ويمكن من خلاله أن يمارس البنك نشاطاته في بيئة إلكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته إلكترونيا من سداد قيمة الفواتير، وإدارة التدفقات النقدية، وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية سواء داخل البنك أو خارجه.

ثانيا: أدوات الصيرفة الالكترونية:

لقد تطورت أدوات العمل البنكي الالكتروني بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فظهرت عدة قنوات للعمل البنكي الالكتروني من أهمها ما يلي:[2]

1- الصيرفة عبر الصراف الآلي:

تعد أكثر الوحدات الالكترونية شيوعا و استخداما في مجال الخدمة البنكية، وهو جهاز أوتوماتيكي لخدمة العملاء دون أي تدخل للعنصر البشري، وذلك بمساعدة برامج معدة سلفا تلبي الاحتياجات البنكية للعملاء على مدار الساعة، باستخدام بطاقة الصراف الآلي وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر من البنك، تحمل عادة هذه البطاقة اسم العميل ورقم حسابه ورمز الفرع، وعليها شريط ممغنط ذو لون بني داكن يحمل نفس المعلومات السابقة، ولكل بطاقة رقم سري يعرفه حاملها فقط، وتعتمد آلية عمل آلات الصرف الذاتي على وجود

---

[1]. ضيف أحمد ، **محاضرات في الاقتصاد البنكي المعمق** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند،أولحاج،البويرة، 2021/2020 ،ص: 2 .

[2]. بدران دليلة ،طلحة المسعود، **واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائر أنموذجا**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية ، المجلد 6، العدد 1، ص ص ص: 425-426-427 .

اتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك و آلة الصرف الذاتي المتواجدة في أماكن جغرافية، بحيث يمكن استقبال بيانات العميل كرقم التعريف الشخصي ورقم الحساب ثم إدخال رمز الخدمة، لتقوم بعد ذلك بإعطاء استجابة فورية تتمثل إما في السحب النقدي، الإيداع النقدي، كشف الحساب، بيان الأرصدة ..، ويتيح استخدام الصراف الآلي للاستفادة من العديد من المزايا بالنسبة للبنك والعميل على حد سواء.

2- الصيرفة عبر الهاتف النقال:

بدأت البنوك استخدام الهاتف النقال في المجال البنكي من خلال إرسال رسائل قصيرة تبين الحركات التي تمت على الحساب حيث يستقبلها العميل بشكل منتظم على هاتفه النقال ويطلق على نشاط البنك من خلاله بالصيرفة الخلوية، وقد تم في سنوات ربط الانترنيت بالهاتف النقال حيث يشترط البنك لعرض هذه الخدمة وجود بطاقة فيزا الالكترونية لمن يريد ربطها بالانترنيت، أما في الوقت الحالي ومع ظهور الجيل الجديد للهواتف النقالة والتي أصبحت تتميز بنفس خصائص الحاسب الآلي، إلا أنها بحجم مصغر وبسعة أقل، فبمجرد توفر خدمة التغطية بالشبكة يمكن للعميل الحصول على أي خدمة بنكية يريدها، فقد أصبح يعتمد من قبل العملاء دون شروط حيث يتم من خلاله معرفة الرصيد، التحويل من حساب إلى حساب وكذا القيام بعمليات الدفع المختلفة، وقد عرف هذا النوع من الصيرفة تطورا واسعا من حيث عدد المستخدمين عبر العالم.

3- الصيرفة عبر التلفزيون الرقمي:

ظل التلفزيون منذ أكثر من عقد من الوسائل الناجحة للإعلام الجماهيري وقد تم تطوير نظام التلفزيون ليتيح المراسلة من المشترك لمقدمي خدمة الإرسال وأصبح يطلق عليه التلفزيون التخاطبي أو التفاعلي، وقد بدأ التلفزيون التفاعلي في احتلال موقعه في الدول المتقدمة وبدأت العديد من الشركات في التحول لتقديم هذه الخدمة بالمشاركة مع مؤسسات مالية لإيصال الخدمة للمشتركين.

4- خدمة الرسائل القصيرة:

هي خدمة تتيح للعميل استقبال رسائل قصيرة SMSللعديد من الخدمات البنكية والحركات التي تمت على حساباته، إضافة إلى معلومات ترويجية عن البنك بحيث يستقبلها بشكل منتظم على هاتفه الخلوي في أي مكان وفي أي وقت، ويشترط لتقديم هذه الخدمة وجود بطاقة فيزا

لمن يود الاشتراك عن طريق الانترنت ومن أهم أنواع الرسائل نجد رسائل تحويل الراتب، التحويلات بين الحسابات، الإيداع النقدي، السحب النقدي...إلخ.

5- خدمات نقاط البيع:

تمنح عملاء البنوك مرونة كبيرة لتسديد قيمة مشترياتهم إلكترونيا كبديل للنقود الورقية أو الشيكات وخاصة إذا كانت المبالغ المطلوبة كبيرة، حيث يتم استخدام جهاز للدفع الآلي متصل بشبكة إلكترونية مع البنوك، يتم من خلاله التحويل الالكتروني للنقود من حساب العميل إلى حساب التاجر باستخدام بطاقة العميل البنكية، والتي يستخدمها العميل عند دفع قيمة الخدمات والبضائع التي يحصل عليها لدى محلات البيع بالتجزئة.

6- الصيرفة عبر شبكة الانترنيت:

تسمح هذه الخدمة لعملاء المؤسسات البنكية بالقيام بالمعاملات المالية من خلال الدخول إلى الصفحة الالكترونية التي تشغلها المؤسسة البنكية عبر الانترنيت، حيث تسمح هذه الخدمة المريحة الآمنة للعملاء الذين لديهم بطاقات السحب الآلي من الدخول لمعلوماتهم البنكية من أي مكان وعلى مدار الساعة، ومن أهم هذه المعاملات نجد التحقق من أرصدة الحسابات، فتح حسابات جديدة، تحويل الأموال بين الحسابات ودفع الفواتير إلكترونيا، تسديد فواتير بطاقات الائتمان، شراء أو بيع الاستثمارات، إرسال رسائل الكترونية للاستفسار عن أية معلومات مثل أسعار الفوائد على الودائع والقروضوغيرها.

ثالثا: وسائل الدفع الإلكتروني :

1- تعريف وسائل الدفع الإلكتروني

هو نظام دفع مبني على تقنيات الكترونية زائد تقنيات الآلي التي تستعمل لعرض صناعة نظام الدفع الالكتروني من خلال تحصيل قيم الدفع التي تم ضبطها عن طريق تطوير المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بدل سند ورقي.[1]

هي تلك الوسائل التي تسمح بتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وهي تمثل الركيزة الأساسية لنجاح وتطوير أعمال ومعاملات التسويق والتجارة الإلكترونية.[2]

[1] بحبح عبد القادر، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك** ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2013،ص:243.
[2] أحمد محمد غنيم، **التسويق والتجارة الالكترونية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008 ،ص235

2- خصائص وسائل الدفع الإلكترونية

تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني من أكثر موضوعات عصر المعلوماتية إثارة للجدل في وقتنا الحالي فمع ظهور وتطور التجارة الإلكترونية أصبحت هذه الوسائل تمثل حجر الزاوية لتطور وازدهار التجارة وسوف نتطرق إلى أهم خصائص هذه الوسائل[3]:

- ✓ يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
- ✓ يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.
- ✓ يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد .
- ✓ يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:

- **الأسلوب الأول:** من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض (الدفع عبر شبكة الانترنت وذلك بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية)، ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.
- **الأسلوب الثاني:** من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

- ✓ يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.
- ✓ يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات، شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة

[3]السعيد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة الالكترونيةوآفاق تطورها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010-2011 ،ص ص: 140-141.

بينهم.وشبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفرادلا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

المحور الثاني: تحرير الخدمات المصرفية

أولا: مفاهيم أساسية حول التحرير المصرفي

1- تعريفالتحريرالمصرفي :

يمكنتعريفالتحريرالبنكيبالمعنىالضيقعلىأنهمجموعةالإجراءاتالتيتسعىإلى خفضدرجةالقيودالمفروضةعلىالقطاعالبنكي

.أماالمعنىالواسعفيشملمجموعةمنالإجراءاتالتيتعملعلىتطويرالأسواقالماليةوتطبيقنظامغيرمباشرللرقابةالنقدية،إنشاءنظامإشرافيقوي.

تقومسياسةالتحريرالبنكيعلىالثقةالكاملةفيالأسواق،حيثيتمتحريرهامنالقيودالإداريةوبالتاليإعطاءلقوى السوقالجديةفيالعمل،عنطريقتحريرمعدلاتالفائدة .

وعدموضعحدودقصوىلهاممايؤديإلىزيادةالاستثماراتو تحسينىنوعيتها

.بزيادةالادخاروالتحكمبالأسعاروالقضاءعلىالصعوباتالتيتعرقلعملالأسواق.رغمالنجاحالذيعرفتهسياسة التحريرالبنكيفيالدولالمتقدمة،إلاأنهاتشهدصعوباتفيالدولالنامية،ترجع هذهالصعوبةلهشاشةاقتصادهانتيجةأعباءالمديونية،فالدولالناميةتلجأإلىطلبالقروضلتطبيقبرامجالتنمية،وأصبحت تعتمدعلىصندوقالنقد والبنكالدوليينمنأجلتحقيقالاستقرارالاقتصادي،هذهالظروفأدتببعضالدولللرفضتطبيق سياسةالتحررالبنكينظرالأثارهاالسلبيةعلىالاقتصاد،إلاأنهيمكنتطبيقهذهالسياسةلكنبالتزامالحيطةوالحذر معالتدرج فيطريقهاوكذاوضعالرقابةالحذرةعلىالبنوكمنطرفالبنكالمركزي،فليسالمهمتطبيقسياسةالتحررالبنكيبلبإدارتها بنجاح،والتمسكبالشروطالكفيلةبتحقيقالاستقرارالاقتصادي[4].

2- مبادئ التحرير المصرفي:

تقوم عملية التحرير المصرفي على مبدأين[5] :

- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية بالتوفيق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة عن طريق معدلات الفائدة، برفعها للادخار وخفضها للاستثمار.

---

[4] ضيف أحمد ، **الإقتصاد البنكي المعمق**، مرجع سبق ذكره، ص: 7

[5] بن طلحة صليحة ،معوشي بوعلام ، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات**، ص:477، على الخط :
https://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/04/%D8%AF%D9%88%D8%B1

- تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملاءمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

3- أهداف التحرير المصرفي:

يهدف التحرير المصرفي إلى خلق شروط المنافسة في السوق المصرفي والحد من الاحتكارات والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك ، وتوفير بيئة مصرفية تنافسية بزيادة جلب الادخار والاستثمار، ويمكن توضيح هذه الأهداف في النقاط التالية[6]:

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار
- رفع فعالية الأسواق المالية المحلية وتمكين البنوك الوطنية من تطوير خدماتها وزيادة قدراتها التنافسية في الداخل والخارج .
- تحرير التحويلات المالية الخارجية مثل تحرير العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغير أسعار الفائدة والصرف.
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب رؤوس الأموال لتمويل الاستثمار.
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا : شروط التحرير المصرفي:

تختلف شروط التحرير المصرفي من دولة لأخرى ومن اقتصاد لأخر، إلا أن هناك أربعة شروط أساسية حددها مؤيدو التحرير المالي والمصرفي لإنجاح هذه السياسة وهي[7]:

1- توافر الاستقرار الاقتصادي العام:

[6] سحنون جمال الدين، **محاضرات الاقتصاد البنكي المعمق** ، مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر،تخصص نقدي وبنكي، جامعة الجزائر3، 2022/2021،.

[7] دنان نشيدة ،**أثار تحرير الخدمات المصرفية على أداء البنوك الجزائرية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية ، جامعة الجزائر3 ، 2014/2013، ص: 14

إن التحرير المصرفي يتطلب مناخ مستقر للاقتصاد الكلي حيث يتم الاستفادة كلية من مزاياه، إن التضخم المرتفع والعجز الكبير في الميزانية العامة للدولة ، وأسعار صرف غير مستقرة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التحرير المصرفي ، وتؤثر بشكل عكسي على الاندماج في النظام المالي. ويساهم في إضعاف النظام المصرفي الوطني والتأثير على إنجاح سياسة التحرير المصرفي، وذلك لأن من بين الأسباب الرئيسية لتعثر سياسة التحرير المصرفي السياسات غير السليمة لإدارة الاقتصاد والتنظيم والإشراف الحكومي غير المناسب والتدخل غير السليم في الأسواق المالية .

وعلى هذا الأساس فإن التحرير المصرفي يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار، بالإضافة إلى أسعار صرف وسياسات مالية سليمة تدعم الاستقرار المالي.

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يجب اتخاذ إجراءات وقائية وأخرى علاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وسياسة التحرير المصرفي ، فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية والمصرفية وتصميم هياكل تنظيمية وقوانين للحد من المخاطر وحماية المودعين ، وتصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصرفي وأحكام الرقابة والتدقيق المحاسبي الخارجي.

أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات وتكمن في تطوير نظام التأمين على الودائع لحماية المودعين والتقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم .

2- إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي :

إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي يجب أن تبدأ على مستوى الاقتصاد المحلي (الوطني) بقطاعيه الحقيقي والمالي بحيث يتم في القطاع الحقيقي ترك تحديد الأسعار وفق قوى السوق ، وفرض ضرائب عقلانية على المؤسسات ورفع دعم الدولة للأسعار، وتطبيق سياسة الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص.

أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه منح المزيد من استقلالية البنوك في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان، والتخلي عن التخصص القطاعي ورفع القيود عن تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير ، ثم نقل التحرير إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي من خلال رفع القيود عن التجارة الخارجية وتحريرها، والسماح بالتحويلات

المالية نحو الخارج ، السماح بإنشاء بنوك أجنبية وقابلية العملة للتحويل وحرية الصرف وغيرها.

ثالثا : مظاهر تحرير الخدمات المصرفية

يتخذ تحرير النشاط الائتماني مظهرين أساسيين الأول تحرير النظم الهيكلية والثاني تحرير النظم الإشرافية يمثل التحرير الهيكلي جوهر تحرير نشاط الائتمان فقد انطوت طبيعة التحرير المالي على التخلص من القيود التي تكبل ممارسة الأنشطة المالية، وقد اتخذ ذلك بصفة أساسية[8]:

1- تحرير النظم الهيكلية (التحرير الهيكلي):

يمثل التحرير الهيكلي جوهر تحرير نشاط الائتمان فقد انطوت طبيعة التحرير المالي على التخلص من القيود التي تكبل ممارسة الأنشطة المالية، وقد اتخذ ذلك بصفة أساسية ثلاثة مظاهر هي:

- **التمويل بدون وساطة بنكية (التمويل المباشر):**

لقد اتجهت تطورات القواعد التنظيمية لقطاع البنوك في مختلف الدول على وجه الإجمال إلى تفضيل النمو المتزايد للمناخ التنافسي بين القطاع البنكي والذي يمثل تمويل غير مباشر والمؤسسات المالية الأخرى من جهة وبين المؤسسات غير المالية من جهة أخرى وذلك الذي ترجم مباشرة بواسطة حركة اللاوساطة المالية ، فقد شهدت أغلب الاقتصاديات الكبرى دخول عدد كبير من المؤسسات غير المالية إلى مجال النشاط المصرفي.

- **استبعاد القيود التنظيمية :**

يقصد بذلك استبعاد شروط ممارسة الأنشطة البنكية بحيث تصبح البنوك حرة في تقديم خدماتها المختلفة وقد اتخذ ذلك مظاهر عديدة منها:

- ✓ حرية ممارسة كافة أنشطة التمويل بما فيها تداول الأوراق المالية في كافة الأسواق من تحري المنافسة على قدم المساواة بين مختلف المؤسسات المالية .

[8] جنان أحمد، توبين علي، **واقع وتحديات الخدمات المصرفية في الجزائر** ، دراسات اقتصادية، العدد 29، 2018، ص ص: 97-98

- ✓ حرية تحرير أسعار خدماتها فهي صناعة تنتج خدمات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين الوساطة المالية (لخلق الودائع ومنح الائتمان) وخدمات الدفع (كالتحويلات النقدية وتمويل التجارة) وتتقاضى الأولى دخلا يتمثل في الفروق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة وعن الثانية أتعاب أو مصاريف.

- **فتح الحدود:**

تستهدف الفترة الحالية إنقاص عقبات الدخول وزيادة المنافسة (الفعلية والمحتملة) للقطاع المعتبر سواء على المستوى المحلي ببدء المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية (البنكية وغير البنكية)، بحيث انهارت مختلف الحواجز القائمة بين أنواع التدويرات المالية ليحل محلها عدم التخصص الذي يصل إلى حد تعامل الجميع في نفس المنتجات والأدوات المالية ، على المستوى الدولي بفتح جبهات الدول أمام حركات التحرير المالي.

2- **تحرير النظم الإشرافية:**

لم يكن تحرير النظم الإشرافية مقصودا لذاته وإنما كان نتاج التحرير الهيكلي لنشاط الائتمان، فقد تتطلب تحرير النظم الهيكلية إعادة النظر في النظم الإشرافية إذا تطلب التحرير الهيكلي نظام إشرافي متماسك يلائم المتغيرات والمستجدات المصرفية،وينحصر في ضبط إيقاع التعامل في الأسواق التي انفتح بعضها على بعض ، لهذا صممت نظم الرقابة على أساس وجود نوعين من مستوياتها يعملان معا، الأول أساسي يسمى بنظام الإشراف الداخلي والثاني عير مباشر تمارسه أجهزة رقابة الدولة التي تم تسليحها بأدوات ترمي إلى المحافظة على معدلات السيولة ومتانة المراكز المالية للبنوك.

المحور الثالث : الاندماج المصرفي

مـع تسـارع وتيـرة العولمـة والتحـرر المـالي فـي الأسـواق الماليـة أصـبحت ظـاهرة الانـدماج بـين البنـوك والمؤسسـات الماليـة مثيـرة للانتبـاه خاصـة لكونهـا قـد تعاظمـت مـؤخرا إلـى درجـة وصـفها بأنهـا ظـاهرة العصـر ولغـة عـالم اليـوم، كمـا أنهـا باتـت مطلبـا ملحـا مـن جانـب كثيـر مـن المنظمـين والمتعـاملين فـي أسـواق المـال إذ تشـهد الأسـواق المصـرفية الدوليـة عمليـات انـدماجكثيرة وبأحجـام كبيرة.

أولا: تعريف وأنواع الاندماج المصرفي

اختلفـت المصـطلحات فـي مجـال اقتصـاديات المصـارف فيمـا يتعلـق بالانـدماج المصـرفي وقـد اختلطـت بعـض التعريفـات والمفـاهيم التـي وردت فـي أكثـر مـن مرجـع ومـن هـذه المصـطلحات (**الاندماج والدمج والاستحواذ**)*

1- تعريف الاندماج المصرفي:

الانـدماج المصـرفي هـو تلـك العمليـة الماليـة التـي تـؤدي إلـى الاسـتحواذ علـى بنـك أو أكثـر بواسـطة مؤسسـة ماليـة أو بنكيـة أخـرى، بحيـث يتخلـى البنـك المنـدمج عـادة مـن اسـتقلاليته ويـدخل فـي البنـك الـدامج ويصـبح بنكـا واحـدا ويتخـذ البنـك الجديـد اسـما جديـدا عـادة اسـم المؤسسـة الدامجـة أو اسـم مشـترك بينهمـا، وتضـاف أصـول وخصـوم البنـك المنـدمج إلـى أصـول وخصـوم البنـك الـدامج، ويعتبـر التوسـع فـي الانـدماج المصـرفي وتكـوين بنـوك عملاقـة مـن أهـم السـمات المعاصـرة للعمـل المصـرفي فـي ظـل العولمـة الماليـة كمـا قـد يـتم الانـدماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية وقد يتم بشكل إرادي أو لاإرادي[9].

الانـدماج هـو وسـيلة للنمـو و الاسـتمرار عنـد عجـز النمـو الـداخلي علـي الاسـتمرار فـي توظيـف كـفـء للمـوارد المتاحـة، أي انـه تحـرك جمـاعي نحـو التكتـل و التكامـل و التعـاون بـين بنكـين

*الاندماج: هو اتفاق يؤدي إتحاد مصرفين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف، **الدمج** هو العملية التي تتم من خلال تدخل حكومي أو تنظيمي من الجهات الرقابية والسلطات النقدية وذلك في حالة تعثر مصرف والخوف من انهياره، **الاستحواذ** فهو عملية اندماج تتم بين مصرف كبير ومصرف صغير أو أكثر والمصرف الصغير يذوب في المصرف الكبير ويحمل اسمه في الغالب .

[9]دنان نشيدة ،**أثار تحرير الخدمات المصرفية على أداء البنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحيد، يتجاوز النمط الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة و فعالية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج[10].

2- أنواع الاندماج المصرفي

يتم تبويب أنواع الاندماج المصرفي وفق لمعياري طبعة النشاط للوحدات المندمجة أو طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج وذلككما يلي:[11]

- **معيار طبيعة النشاط:**

يتم تقسيم الاندماج المصرفي إلى الأنواع الآتية :

- ✓ **الاندماج الأفقي:** وهو الاندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس النشاط المصرفي، مثل البنوك التجارية أو بنوكالاستثمار أو البنوك المتخصصة.
- ✓ **الاندماج الرأسي:** وهو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنوك الكبيرة في المدن الرئيسية أو العاصمة، بحيث تصبح البنوك الصغيرة وفروعها امتدادا للبنوك الكبيرة.
- ✓ **الاندماج المختلط :** وهو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة بينها، وبما يحقق التكامل فيتلك الأنشطة .

- **معيار العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:**

فتقسم كالآتي:

- ✓ **الاندماج الطوعي:** وهو الاندماج الذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج، وهو ما يتم تشجيعه من قبل المؤسسات المالية والمصرفية والسلطات النقدية ويتم هذا في ألمانيا.
- ✓ **الاندماج القسري (الإجباري):** وهو الاندماج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية في آخر المطاف لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية.

---

[10] ضيف روفية، **الاندماج المصرفي مبررات ودوافع**،مجلة العلوم الإنسانية ، العدد42، المجلد ب، 2014، ص: 145.

[11] شهبون لامية ، **الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، ص ص: 174-175.

- ✓ **الانـدماج العـدائي:** وهـو الانـدماج الـذي تعارضـه إدارة البنـك المسـتهدف دمجـه، نظـرا لتـدني السـعر الـذي يقدمـه المصـرف الـدامج أو لرغبتهـا فـي الاحتفـاظ باسـتقلاليتها ويـتم هـذا فـي فرنسا.

ثانيا: شروط وضوابط الاندماج المصرفي

عنـد اتخـاذ قـرار الانـدماج بـين المصـارف يتطلـب هـذا القـرار مجموعـة مـن الشـروط والضـوابط لكـي يكـون هـذا الانـدماج ناجحـا وأكثـر فعاليـة وقـوة ولكـي يتجنـب الآثـار السـلبية التـي تـؤدى لعـدم إنجاحـه، يجـب التعامـل معـه باعتبـاره مهمـة إسـتراتيجية طويلـة المـدى لتأثيرهـا الرئيسـي والواضـح علـى مسـتقبل المصـرف والسـوق المصـرفي المحلـى والـدولي علـى حـد السـواء. وسـنعرض شـروط وضوابط الاندماج المصرفي كما يلي[12]:

1- شروط الاندماج المصرفي

أن يكـون هنـاك رغبـة حقيقيـة صـادقة لـدى القـائمين علـى عمليـة الانـدماج ولا توجـد بـداخلهم الشـكوك والمخـاوف مـن عـدم نجـاح عمليـة الانـدماج، وان يتـوفر لـديهم الـدافع الـذاتي والحـافز للقيـام بـه وعـدم وجـود معارضـة أو مقاومـة لـه ويكـون ذلـك مـع تـوفر إطـار مـن الصـلاحيات والسـلطات الكفيلة بإنجاح عملية الاندماج بين مصرفين أو عدة مصارف.

- أن يخضـع قـرار الانـدماج لدراسـات اقتصـادية ومالـية وتسـويقية واجتماعيـة ومعالجـة أوجـه الاختلال القائمة بالفعل داخل المصارف الراغبة في الاندماج.

- تقيـيم وفحـص شـامل لجميـع أصـول والتزامـات المصـارف الداخلـة فـي عمليـة الانـدماج، وكـذلك تحديـد حقـوق المسـاهمين والأصـول والالتزامـات التـي تـؤول إلـى المصـارف الدامجـة وكيفيـة التعامـل مع الأصول الأخرى والالتزامات الأخرى.

- وضـع تصـور واقعـي عملـي لمراحـل عمليـات الانـدماج وأن يتضـمن البرنـامج الزمنـي المناسـب لـه وكـذلك تهيئـة البيئـة الداخليـة لقبـول عمليـة الانـدماج والبيئـة الخارجيـة للترحيـب بـه ويـتم وضـع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.

[12] **إيجابيات وسلبيات الاندماج المصرفي وأهم المعايير والشروط الخاصة به**، على الموقع : https://www.startimes.com/?t=31953616 تاريخ الزيارة 2023/04/05.

- أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة التجارية وأعضاء مجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل معها، وذلك بالشكل الذي يكون له التأثير المضمون والأثر الجماهيري الجاذب.

- توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات المناسبة للإنفاق على عملية الاندماج.

- أن تتم عملية الاندماج بدقة متناهية وبحرص شديد وعدم إغفال أي ما كان من شانه أن يؤدى إلى متاعب للمصارف المندمجة حاليا أو مستقبلا.

- التنسيق الفعال بين وحدات المصارف المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة في الاتصالات.

2- ضوابط الاندماج المصرفي

- ✓ ضرورة توفر كل المعلومات اللازمة وترسيخ مبدأ الشفافية في عملية الاندماج المصرفي وهذا يتطلب إتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل مصرف داخل عملية الاندماج من حيث حجم الودائع والقروض والاستثمارات ودرجة كفاية المخصصات والديون المعدومة والاحتياطيات والعمليات خارج الميزانية وكل البيانات المتعلقة بالمركز المالي، إلى جانب بيانات عن العمالة وتخصصاتها ودرجة مهاراتها وخبراتها، وكذلك الهيكل التنظيمي والوظيفي لكل مصرف داخل في عملية الاندماج.
- ✓ توفير دراسات كاملة مثل دراسات الجدوى الاقتصادية، والاجتماعية، توضح النتائج المتوقعة من حدوث الاندماج، وهى تسبق عملية الاندماج المصرفي.
- ✓ السلطات النقدية (البنك المركزي) تلعب دورا فعالا في تقييم الدراسات التي تم إجرائها على تلك المصارف والتحقق من سلامتها ومدى دقة نتائجها مع تحديد المراحل التي يجب أن تمر بها قبل البدء في اتخاذ قرار الاندماج، ثم تحديد إجراءات الاندماج والتمهيد له، ثم متابعة هذه الإجراءات والإشراف عليها والتعرف على أثارها المتوقعة.
- ✓ يجب أن تسبق عمليات الاندماج إعادة هيكلة مالية وإدارية للمصارف الداخلة في عملية الاندماج ويتطلب ذلك معالجة المشاكل التي تعانى منها مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية وتطوير النظم الإدارية ولوائح العمل.
- ✓ عدم اللجوء إلى الاندماج الإجباري للمصارف إلا في أضيق الحدود ومع وجود ضرورة ملحة لذلك ويفضل أن يحدث الاندماج المصرفي في ظل الظروف العادية أو الطبيعية.

- ✓ ضرورة توفر مجموعة من الحوافز المشجعة لإجراء عمليات الاندماج المصرفي مثل الإعفاءات الضريبية ومنح التسهيلات الائتمانية وغيرها
- ✓ دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج المصرفي لمعرفتها والاستفادة منها وإمكانية تطبيقها على حالات الاندماج في المصارف المحلية.

ثالثا: مراحل الاندماج المصرفي :

لما كان قرار الاندماج ذو طبيعة تأثيرية هيكلية فإنه يخضع لدراسات عميقة ومستفيضة، وشاملة ومتكاملة الجوانب والأبعاد منذ القيام بعمليات رسم التصورات والسيناريوهات اللازمة لإتمام عملية الاندماج بأفضل صورة ممكنة. وأفضل أسلوب لتقييم البنك المندمج وأساليب سداد القيمة ولذلك فإن قرار الاندماج المصرفي يمر بثلاثة مراحل أساسية وهي[13]:

1- المرحلة الأولى وتتضمن التمهيد لعملية الاندماج المصرفي:

من حيث إعداد البنك للاندماج ووضع التصورات الأولية لعملية الاندماج ومتطلباتها من إعادة هيكلة للبنك و المحددات المختلفة للاندماج وسيناريوهات التفاوض من الطرف الآخر الذي يشترك في عملية الاندماج المصرفي بل دراسته دراسة وافية من حيث أوضاعه ومكانه في السوق المصرفي، ويتم في هذه المرحلة معالجة كافة الاختلالات القائمة بين البنوك المزمع دمجها، كافة مظاهر الاختلال والقصور ونقاط الضعف، كافة العقبات المادية وغير المادية التي تحول دون نجاح عمليات الاندماج المزمع القيام بها، توحيد كافة النظم واللوائح والإجراءات بين البنوك المندمجة، وتوحيد كافة المصطلحات واللغة المستخدمة في البنوك المندمجة، توحيد نظام الحوافز والمكافآت والأجور والتعويضات في البنوك المندمجة، وتعمل هذه المرحلة على حسن إعداد وترتيب البنوك المندمجة من الداخل وتوحيد كل شيء فيها لتصبح في النهاية بنكا واحدا .

2- المرحلة الثانية وتتضمن الإعلان عن الاستعداد للاندماج :

ويتم بمواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء أو منجانب السوق المصرفي ككل، وفي هذه المرحلة يتم اكتساب البنوك المندمجة قدرات أعلىوأرقى عما كانت عليه من قبل.

[13] مطاي عبد القادر ، **الاندماج المصرفي كتوجه لتطوير وعصرنة النظام المصرفي**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، 2010، ص ص ص : 115-114-113

3- المرحلة الثالثة يتم فيها تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج:

وهـذا بكيفيـة الارتقـاء بالكيـان المصـرفي الجديـد ومـدى تـأثيره علـى السـوق المصـرفي وكيفيـة تحقيقـه لأكبـر عائـد ممكـن وكيفيـة تحسـين الأداء فـي الأوضـاع الجديـدة، والاتفـاق علـى شـكل مجلـس الإدارة الجديـد وتقـدير المزايـا التـي سـتعود علـى الكيـان المصـرفي الجديـد بعـد عمليـة الاندماج وكذاتحقيق ما يلي:

- ✓ الازدياد حجما ، سعة ونطاقا.
- ✓ تحقيق وفرات أكبر و قيمة مضافة أعلى وربحية أكبر.
- ✓ زيادة الموارد بشكل كبير مع زيادة القدرة الوظيفية بشكل ملموس.
- ✓ خلـق وإيجـاد فـرص اسـتثمارية أحسـن وأرقـى وكـذا تعظـيم الثقـة وتوليـد انطبـاع ايجـابي وصورة ذهنية وأثر قوى في السوق المصرفي .

وفـي هـذه المرحلـة عـادة مـا يتطلـع البنـك الـدامج إلـى إجـراء مزيـد مـن الانـدماجات حيـث تضـغط عليه طموحات النمو، واعتبارات المنافسة القوية التي تجعل قرار مواصلة الاندماج واقعا حقيقيا

المحور الرابع : إدارة المخاطر المصرفية

تعد إدارة المخاطر جزءا أساسيا في إدارة الاستراتيجية لأي بنك ، فهي تعبر عن مختلف الإجراءات التي يتم تتبعها بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا التنافسية وإضافة أقصى قيمة مستدامة لكل أنشطة البنك، وللتعرف على المخاطر التي تعد أمرا غير مرغوب فيه وغير قابلة للتخلص منها بشكل نهائي لابد من البحث عن طرق وأساليب وأدوات للتعامل معها وهذا العمل هو ما يعرف بإدارة المخاطر.

أولا: أساسيات حول إدارة المخاطر البنكية

يتعرض البنك من خلال نشاطه للعديد من المخاطر يسعى إلى التقليل من مستوياتها وحدتها ولتحقيق ذلك يجب حسن إدارة هذه المخاطر وضمان تأدية هذه الإدارة لمختلف وظائفها و اختصاصاتها.

1- تعريف إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرائق ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من اثر تهديد معين على البنك أو المؤسسة. وهي عملية مقترنة مع مبدأ استمرارية المعمل وهي عملية قياس وتقييم للمخاطر، وتطوير استراتيجيات لإدارتها وهذه الإستراتيجيات تتضمن نقل المخاطر إلى جهة أخرى ، تجنبها وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو تبعاتها.

إن إدارة المخاطر اعتمدت كأساس لمعالجة الكثير من السلبيات في الأنشطة المصرفية والمالية ، عليه لابد من معرفة مصطلح إدارة المخاطر بعد أن قامت جهات عديدة بوضع تعاريف ومفاهيم لإدارة المخاطر ونستطيع أن نبين بأنها كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر (كمخاطر الائتمان، السوق أو مخاطر التشغيل....) وللمحافظة عليها في أدنى حد ممكن، ويتضمن ذلك التعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية على المصارف أو أنها تعني جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للمصرف، أو هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى أدنى حد والمحافظة على متطلبات السيولة والأمان[14].

[14] فريهان عبد الحفيظ يوسف، **إدارة المخاطر المصرفية**،كلية العلوم الإدارية، جامعة الإسراء،2008، ص: 2

هي عملية التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوث من ناحية و التقليل من حجم خسائره المحتملة من ناحية أخرى وبأقل تكلفة ممكنة، أي أن الوظيفة الرئيسية لإدارة الخطر هي اكتشافالخطر و تقويمه و التامين عليه[15].

إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل بهدف التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حوادثه والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها وقياسها وتحديد وسائل مجابهتها مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب[16].

وهناك من يرى أنإدارة المخاطر هي ذلك الفرع من علوم الإدارة الذي يتعلق بالأتي[17]:

- ✓ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين.
- ✓ إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- ✓ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها وتقوم إدارة المنشآت والعمليات التي تقوم بها يوما بيوم .
- ✓ العمل على الحد من الخسائر وتعليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المنشأة ومدير إدارة المخاطر.
- ✓ تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر .
- ✓ إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- ✓ حماية صورة المنشأة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

---

[15] كافي مصطفى يوسف ، **إدارة المخاطر والتأمين** ، دار المنهج للنشر والتوزيع ،عمان ، 2016، ص: 37

[16] بوسعيد محمد عبد الكريم ، بن بوزيان محمد، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري**،مجلة المالية والأسواق، العدد1، المجلد 6، 2019 ، ص: 220 .

[17] سحنون جمال الدين، **اقتصاد بنكي معمق**، مرجع سبق ذكره.

تتمتع إدارة المخاطر بالعديد من الخصائص أهمها[18]:

- ✓ إعداد الدراسات الفنية الخاصة بالسياسة التي تضعها الإدارة العليا للبنك بشأن الحدود التي يتعين الالتزام بها فيما يتعلق بجانب الائتمان مثل الحد الأقصى لنشاط أو حدود الفجوات الخاصة بالسيولة، سعر الفائدة، سعر الصرف، ثم إعداد المقترحات اللازمة لتعديل المسار و الحد من المخاطر الناجمة عند وجود انكشاف أكثر من المسموح به لأي نشاط ؛
- ✓ إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل (الائتمان- السيولة - السوق- العمليات) ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات؛
- ✓ إعداد المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة أو عائد، بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة بإستراتجية البنك المعتمدة من مجلس إدارته؛
- ✓ إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول والخصوم بالبنك؛
- ✓ متابعة التطبيقات الفعلية لمتطلبات بازل بخصوص معيار كفاية رأس المال وقياس مخاطر التشغيل وكافة التطورات والتوصيات التي تصدر عن لجنة بازل، وذلك بغرض تهيئة أوضاع ابنك مع التطورات المصرفية الحديثة؛
- ✓ إعداد ومتابعة المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة أداء البنك؛
- ✓ عرض تقارير دورية على الإدارة العليا للبنك بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك،نتيجة الأنشطة المختلفة التي يزاولها والاقتراحات التي تراها مناسبة للحد من المخاطر؛
- ✓ استطلاع العائد الدائن المطبق بالبنوك الأخرى؛
- ✓ إجراء البحوث والدراسات لتقييم تكلفة الحصول على العملة الأجنبية وكذا الإيداعات بها؛
- ✓ إعداد نماذج مالية لتحليل مدى حساسية التغيرات في أسعار الفائدة والصرف؛
- ✓ استحداث و تطوير الخدمات المصرفية التي يمكن تقديمها؛
- ✓ التنسيق المستمر مع السلفات الرقابية بشأن التعليمات والقوانين الرقابية بغرض متابعة الإدارات المختلفة بالبنك للالتزام بتلك التعليمات؛

[18]سمير الخطيب،**قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**،منشأة المعارف،الإسكندرية،2005، ص ص : 25-30

- ✓ العمل كنقطة مرجعية ومركزية لتوزيع كافة التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية وكنقطة مركزية التنسيق للردود التي ترسلها إدارات البنوك المختلفة للسلطات الرقابية؛
- ✓ الرد على أي إيضاحات أو استفسارات ذات الصلة بالالتزام بالتعليمات أو الإجراءات الصادرة عن السلطات الرقابية والتي يطلبها أي قطاع أو إدارة البنك؛
- ✓ مراجعة كافة الطلبات المقترحة للحصول على استثناء من أي تعليمة صادرة عن السلطات الرقابية وتقديم التوصيات والإجراءات المناسبة المقترحة بهذا الشأن.

2- مراحل إدارة المخاطر البنكية:

تمر عملية إدارة المخاطر بأربعة مراحل كما يلي[19]:

- تحديد المصادر والأسباب التي قد تنجم عنها المخاطر، فمخاطر الإقراض قد لا تكون لسبب يعود على المقترض أو شروط القرض، وإنما قد تكون بسبب ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني ككل، أو على قطاع معين ينتمي إليه طالب القرض، فيؤدي ذلك إلى شح في الإيرادات، وقد تؤدي إلى تعطيل الإنتاج؛
- قياس درجة الخطر، وذلك من خلال تقييم ملاءة عميل معين، أو وضع قطاع معين، وأيضا طبيعة وغرض المشروع الذي سيمول؛
- تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها، وذلك من خلال الموازنة بين المخاطرة والعائد الذي يمكن الحصول عليه؛
- إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطرة، مع ضمان وجود نظام معين يسمح بالرقابة والمتابعة من طرف السلطة المخولة لذلك في إطار السياسة العامة الموضوعة.

[19]بوعمامة علي، زايد مراد،**المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية** ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد، المجلد2، 2016، ص:251 .

ثانيا : أدوار إدارة المخاطر:

إن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو قياس درجة المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها وهذه القدرة تخدم عدة وظائف منها[20]:

1- أداة لتنفيذ الإستراتجية:

تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل وبالقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقا لذلك، ففي حالة المؤسسات المالية يكون عدم التأكد أكبر من أن يستبدل بمجموعة ما من الافتراضات، حيث بدون إدارة المخاطر لا يكون بالإمكان رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية ولن يكون بالإمكان السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة وبدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتجية مقصورا على القواعد الإرشادية التجارية.

2- المعاونة في اتخاذ قرارات التسعير:

إن العلم بالمخاطر المحتملة يسمح للبنوك بتسعيرها وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة مع عوامل أخرى ومن عميل لأخر أو عبر وحدات الأعمال، يضاف إلى ذلك أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية وهذه التكاليف لا توجد لها إيرادات مناظرة.

3- الميزة التنافسية:

إن العلم بالمخاطرة مدخل ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء، ذوي المخاطرة المتباينة ومنه إذا لم يوجد مثل هذا التمايز أو لم يكن قائما على المخاطرة تظهر تأثيرات معاكسة ،فيتم تقاضي أسعار مبالغ فيها منالعملاء منخفضي المخاطرة بينما يتم تقاضي أسعار أقل من اللازم من العملاء مرتفعي المخاطرة أي يحبط ذلك العملاء ذوي المخاطرة المنخفضة ويدعم العملاء ذوي المخاطرة العالية، وإذا قامت البنوك الأخرى بإجراء التسعير وفقا للمخاطر فإن الفرق يزيد من التأثير السلبي لإساءة التسعير، فبدون تسعير المخاطرة يتوقع البنك التكاليف ذات الصلة في سعره ويضخم المتنافسون التأثير السلبي لهذه الغياب للتمايز ألسعري في كل مرة يسعرون فيها المخاطر.

[20]طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2007، ص ص: 223-231 بتصرف

4- المخاطرة والقدرة على الدفع:

تعتمد القدرة على الوفاء بالالتزامات على النتائج السلبية فسوف يكون هناك دائما خسائر أعلى من المتوسط، حيث إن الخسائر المتوسطة هي متوسط إحصائي للمكاسب والخسائر التي تكون غير مؤكدة اليوم وسوف يتم استيعاب معظمها بواسطة رأس المال لتفادي الإفلاس.ويثير هذا قضية تحديد الخسائر القصوى بدرجة احتمالية ما وقضية تحديد المستوى الكاف لرأس المال كدالة للخسائر التي ينبغي أن يستوعبها.

ومخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات هي النتيجة النهائية لكل المخاطر مقترنة برأس المال المتاح، الذي يحدد الخسارة القصوى التي تتجاوز حالات العجز عن الدفع ولذلك:

- ✓ يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريبا؛
- ✓ كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز البنك عن الدفع؛
- ✓ مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح والمخاطر التي تم تحملها.

5- اتخاذ القرار:

يمكن النظر لإدارة المخاطر على أنها عامل نجاح حاسم أكبر إذا كانت متطورة للدرجة التي تحدث معها تأثير على اتخاذ القرار، وتشمل إدارة المخاطر ليس فقط على الإثبات والتحوط من المخاطر ما إن يتم اتخاذ القرارات ولكنها يجب أن تكون أكثر من ذلك، وأن تؤثر في عملية اتخاذ القرارات، والتحدي هنا هو رصد المخاطر الكامنة قبل عملية اتخاذ القرار وليس بعد ما تكون القرارات قد اتخذت وأصبحت المخاطر موجودة فعلا بحيث أن إدارة المخاطر ليس القصد منها أن تكون نموذجا لعملية اتخاذ القرار بأسرها، بل القصد منها أن تساعد في هذه العملية.

6- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها:

مراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحمل المخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر، فإدارة المخاطر لا تثبط الرغبة في القيام بعملية تحمل المخاطر بل أنها توفر المعلومات المفيدة بما يمكننا من خفض مخاطر معلومة ومحسوبة.

ومنه الهدف الأساسي لإدارة المخاطر بمختلف اختصاصاتها ووظائفها التحكم في المخاطر والتقليل منها، ذلك ما تسعى إليه اتفاقية بازل من خلا ل سياساتها ومبادئها.

ثالثا: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر البنكية

يجب أن تشمل إدارة المخاطر لكل بنك على العناصر الرئيسية التالية[21]:

1- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا :

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة ، وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة وتحديد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها ، كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشؤ المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشؤ المخاطر.

2- كفاية السياسات والحدود:

يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك وذلك باتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر ولذلك يجب تطبيق سياسات وإجراءات ملائمة وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنك.

3- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا

[21] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2009/2008، ص ص: 21-22 .

ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية ، الأداء وغيرها.

4- كفاية أنظمة الضبط:

إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك وبالأخص إدارة المخاطر، إن إنشاء والاستمرار في تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك . في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوعإدارة المخاطر، وفي حالةعدم مثل هذا الفصل فإن مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من السلطات الرقابية من أجل تصحيح هذا الوضع.

المحور الخامس مقرارات بازل 1 ، 2، 3.

أولا: لجنة بازل للرقابة المصرفية

1- تعريف لجنة بازل

تأسست لجنة بازل عام 1974تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وذلك في ظل تفاقم نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، التي منحتها البنوك العالمية خاصة الأمريكية، ولضمان سلامة النظام المصرفي فقد وافق محافظو البنوك المركزية للدول الصناعية المتمثلة في (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، هولندا) وذلك خلال شهر جويلية 1988 والتي انبثق عنها مجموعة من القرارات التي تتيح لأي دولة أن تكون أكثر تشددا، من خلال المحافظة على رأس المال إضافي لمواجهة المخاطر الائتمانية ليصبح 8% من مجموع الأصول الخطرة، بالإضافة إلى توحيد طرق الرقابة[22].

و تجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية و تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا و يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، و لذلك فان قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة " فعلية " كبيرة وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ و المعايير و الاستفادة من هذه الممارسات.

كذلك تلجا بعض المنظمات الدولية، فضال عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروط بإلزام الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد ومعايير الإدارة السليمة، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل

[22] أحمد شعبان محمد علي، **انعكاس المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، ، 2007، ص: 137

تتمتع بهذا الإلزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها[23].

2- أهداف لجنة بازل الرئيسية

تتمثل فيما يلي:[24]

- وضع حد أدنى لكفاية رأس المال؛
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال وتحقيق عدالة تنافسية بين البنوك؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة؛
- تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي من خلال التخفيض من حجم المديونية؛
- الرقابة المجمعة على كافة الوحدات المصرفية وفق التطورات الاقتصادية العالمية وفي ظل حركة رؤوس الأموال الكبيرة؛
- التقليل من مخاطر الائتمان مثل مخاطر السيولة، مخاطر الدول، مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف...الخ.

ثانيا: اتفاقية لجنة بازل1

1- مقررات بازل 1 كفاية رأس المال

تتمثل الجوانب الأساسية تم ربط رأس المال ومتطلباته بالمخاطرة الناتجة عن الاستخدامات المختلفة للمصرف بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية، تم تقسيم رأس المال إلى **رأس المال الأساسي** و يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة، **ورأس المال المساند** ويتكون من احتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة التقييم + احتياطيات عامة + ديون مساندة.

تم تقسيم بنود داخل الميزانية إلى عدة فئات بهدف إعطاء كل فئة وزن مخاطرة يتناسب معها، وتم تحديد الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر والبنود خارج

[23] الأخضر بن عمر، **محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي المعمق**،مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، 2021/2020، ص:62 .

[24] دريس رشيد، **الجهاز المصرفي الجزائري ومقررات لجنة بازل**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 2، المجلد 10، جامعة الجزائر3، 2006 ، ص:136 .

الميزانية وذلك بنسبة 8.%، وبشكل أساسي ركزت الاتفاقية على المخاطر الائتمانية ولم تتطرق إلى المخاطر الأخرى مثل مخاطر السيولة وسعر الفائدة وسعر الصرف.

حيث تم تصنيف دول العالم من حيث المخاطر إلى مجموعتين وذلك كأساس لقياس المخاطر الائتمانية فقط وهما[25]:

المجموعة الأولى:تشمل مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة والتي تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتشمل 20 دولة بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها من التي عقدت ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي حيث ترى لجنة بازل أن مجموعة محددة من دول العالم ممثلة في هذه الدول يمكن أن يحدد التزامات حكوماتها المركزية أو المسجلة بها وزن مخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي دول العالم، ويتم استبعاد أي دولة منها لمدة خمس سنوات إذا قامت بإعادة جدولة ديونها.

المجموعة الثانية: تشمل باقي دول العالم واعتبرتها لجنة بازل دولا ذات مخاطر مرتفعة. وفيما يتعلق بالأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول فتم تقسيم الأصول إلى مجموعات وكل مجموعة وضع لها أوزان خطر نسبية بما فيها الأصول داخل الميزانية وخارجها، تم التقسيم إلى خمس مجموعات وكانت أوزانها (0 ، 10 ، 20 ، 50 ، 100).

ولحساب كفاية رأس المال نستخدم المعادلة التالية :

معدلكفايةرأس المال = رأس المال (الشريحة 1 + 2) / الأصول *الأوزان الترجيحية لكل أصل ≤ 8%

2- إيجابيات وسلبيات بازل1

- الايجابيات :

- ✓ دعمواستقرارالنظامالمصرفيالدوليوإزالةالتفاوتفيمابينقدراتالبنوكعلىالمنافسةوتحقيقنوعمنالعدالةفيهذا المجال.
- ✓ جعلالبنوكأكثرحرصاورشدافيتوظيفها منخلالالاتجاهإلىالتوظيففيأصولذاتأوزانأقلمنحيثالمخاطرة، والموازنةالمستمرةبينحجمالأصولالخطرةورأسالمالالمقابل لها.
- ✓ إتاحةالمعلومةحولالبنوكممايساعدالعملاءعلىاتخاذالقرارالأفضل.

[25]سحنون جمال الدين ، مرجع سبق ذكره

- ✓ سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد، نظرا لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق بصفة مبسطة.

- السلبيات

- ✓ الاهتمام فقط بمخاطر الائتمان، أما السوق لم يتمتناولها بصور شاملة، كما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل وم خاطر السيولة.
- ✓ أعطى معيار بازل 1 وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول OCDE مقارنة ببقية الدول.
- ✓ لم تواكب مقررات اتفاقية بازل 1 تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية.
- ✓ تشجع اتفاقية بازل 1 البنوك على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية، الاستثمارات التكنولوجية..)
- ✓ اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العملاء المصرفيين مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلا عن التكلفة الإضافية التي يتقعلى المنشأة المصرفية.

ثالثا : اتفاقية لجنة بازل2

تعتبر اتفاقية بازل2 نظام متكامل من المعايير النوعية والكمية تتسم بنسبة تعقيد أكثر ولكنها أكثر شمولا وحساسية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك والتي يتم عرضها فيما يلي[26]:

1- مقررات لجنة بازل2

اتفاقية بازل2 هي نتاج لجنة بازل للرقابة المصرفية على مدى عدة سنوات لضمان التقارب الدولي لقياس رأس المال ومعايير كفاية رأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي شهدتها الساحة المالية الدولية حيث نشرت سنة 1999 اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل اتفاقية 1988 وأدخلت فيه معايير جديدة تأخذ بعين الاعتبار

[26] أوصغير الويزة، **دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس ومصر**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة، 2018/2017، ص ص:81-82 .

وبشكل أكثر دقة شمولية المخاطر التي تتعرض لها البنوك لتشمل مخاطر التشغيل، وفي سنة 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال، وطلبت إرسال تعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات قبل شهر ماي 2001 وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية سنة 2001 ، ولكن نظرا لكثرة الردود والملاحظات تأخر إصداره إلى سنة 2004 والذي عرف باتفاقية بازل2.

وتقوم اتفاقية بازل 2 على سياق متكامل من المعايير النوعية والكمية لتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمقابلة كل من المخاطر الائتمانية، التشغيلية ومخاطر السوق، مع وضع مجموعة من الأسس التي تضمن متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع انضباط السوق بما يضمن لكل الأطراف المتعاملة في السوق المعلومات اللازمة لتقييم المخاطر وتحديد مستويات رأس المال.

وتتمثل أهداف اتفاقية بازل2 لكفاية رأس المال إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز متانة النظام المالي والمصرفي؛
- تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي؛
- إيجاد التوافق بأكبر قدر ممكن مابين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطرة التي يتعرض لها البنك؛
- تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر؛
- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، ويجب أن تتاح المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك حيث أنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها .

2- الدعائم الأساسية لاتفاقية لجنة بازل2

- **الدعامة الأولى:الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال**

تحدد الدعامة الأولى لاتفاقية بازل الثانية المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي أي كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر ، ولقد أبقت لجنة بازل على معدل كفاية رأس المال بنسبة 8% حيث يشكل رأس المال القانوني ما نسبته 8% من مجموع الموجودات

المرجحة بأوزان المخاطر، ويغطي الحد الأدنى لمجموع رأس المال حسب المقررات الجديدة ثلاثة أنواع رئيسية للمخاطر وهي المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية . وتبقى المقررات الجديدة على نفس المفهوم لرأس المال القانوني والذي يمثل شريحة رأس المال الأساسي وكذلك رأس المال المساند حيث بقيت مكوناته على حالها، إلا أنها عدلت جذريا من نظام الأوزان فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل. وتشير اللجنة إلى أن الاتفاق الجديد يقدم سلسلة من المقاربات الأساسية والمتطورة لقياس مخاطر الائتمان والتشغيل[27].

- **الدعامة الثانية:عملية المراجعة الرقابية**

يقصد بعمليات المراجعة الرقابية على أنها تلك الرقابة التي تمارسها السلطة الإشرافية للتأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف و تشجيعها على استخدام أفضل أساليب الإدارة والرقابة على المخاطر، وتؤكد هذه الدعامة مسؤولية إدارة البنك في وضع النظم الداخلية لتقييم رأس المال ووضع الخطط الرأسمالية التي تناسب مخاطره و البيئة المحيطة به وذلك من خلال قيام السلطات الإشرافية بتقييم مدى حسن تقييم البنوك للمخاطر المحيطة بأنشطتها و التدخل عند اقتضاء الضرورة فعملية المراجعة الرقابية تقتصر على كل من مخاطر تركز الائتمان و الإستراتيجية والسيولة، مخاطر سعر الفائدة في سجلات المصرف بخلاف محفظة المتاجر[28].

- **الدعامة الثالثة: انضباط السوق**

تعد هذه الدعامة العنصر الثالث لإطار قياس كفاية رأس المال بالمصرف حيث رأت اللجنة أن عملية الإفصاح تعد عنصر أساسيا في الإدارة الفعالة للمخاطر وتهدف إلى تشجيع نظام وانضباط السوق عن طريق تحديد مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم المعلومات الأساسية عن العناصر المهمة و المتمثل في كل من "هيكل رأس المال الخاص بالمصرف ، نوعية المخاطر وحجمها ، مدى كفاية رأس المال والنظام المتبع في تقييمه[29].ويمكن تلخيص دعائم اتفاقية لجنة بازل2لكفاية رأس المال في الشكل رقم 01

---

[27] سحنون جمال الدين، مرجع سبق ذكره.

[28] لعراف فائزة، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة2008** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، ط1، 2013، ص : 104 .

[29]لعراف فائزة، نفس المرجع أعلاه، ص:106

الشكل رقم 01 :الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل2 لكفاية رأس المال

المصدر:عادلزقرير، طارق خاطر، **محاضرات في الاقتصاد البنكي المعمق**،مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة الوادي ،2018/2017، ص: 130.

والشكل رقم 02 يوضح مجالات تطبيق اتفاقية بازل2 الذي يجب أن يكون على أساس موحد في البنوك ذات النشاط الدولي وذلك للحفاظ على سلامة رأس المال في البنوك مع الفروع التابعة لها كما تم توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية لتشمل المخاطر التي تتعرض لها الشركات القابضة التي تتبعها المجموعات المصرفية بالكامل لضمان ضبط وتغطية كافية لجميع المخاطر.

الشكل رقم 02: مجالات تطبيق اتفاقية بازل2

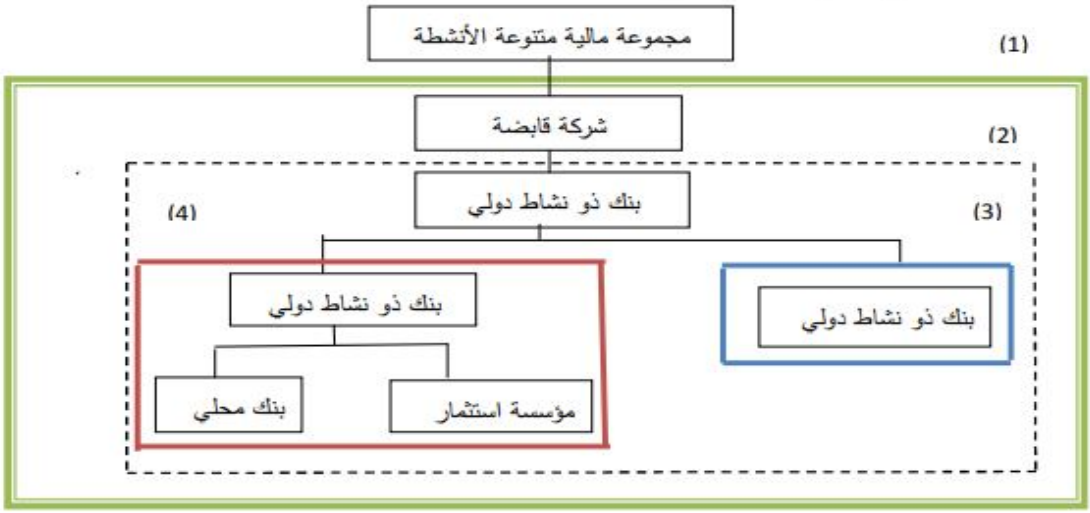

المصدر: أوصغير الويزة، **دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقرارات لجنة بازل وأثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس ومصر**، مرجع سبق ذكره، ص: 83 .

رابعا: اتفاقية لجنة بازل 3

1- مقررات بازل 3

بسبب حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي أدت إلى خروج عدد كبير من المصارف من السوق بفعل الأزمة أصبح إطار لجنة بازل الثانية عاجزا عن ضبط الأزمة واستيعابها بهدف ضمان السلامة المالية للمصارف.

اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة التي من شأنها العمل على زيادة رأس المال بمقدار يزيد على ثلاثة أضعاف حجم رأس المال الذي يتحتم على المصارف الاحتفاظ به كاحتياطي، وذلك في خضم الجهود الرامية لدفع المصارف نحو مراكز أكثر محافظة وإجبارها على الاحتماء خلف حائط صد أكبر في مواجهة الخسائر المحتملة .وتأتي القواعد الجديدة بعد عامين من إطلاق انهيار "**ليمان برادر**" شرارة أزمة مصرفية عالمية استلزم التغلب عليها مليارات الدولارات في صورة إعانات حكومية.

ويتمثل العنصر المحوري في الاتفاق الجديد في إلزام المصارف برفع قيمة الأسهم المشتركة التي تحتفظ بها التي تعد أقل صور رأس المال من حيث المخاطرة إلى 7% من الأصول، بدلا

مـن 2% وبجانـب المتطلبـات الأخـرى الراميـة لحمايـة المصـارف مـن المخـاطر، مـن الممكـن أن تغير هذه الإجراءات أسلوب عمل المصارف[30].

2- المحاور الرئيسية للجنة بازل3

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة هي[31]:

- يركـز **المحـور الأول** لمشـروع الاتفاقيـة الجديـدة علـى تحسـين نوعيـة وبنيـة وشـفافية قاعـدة رسـائل البنـوك، وتجعـل مفهـوم **رأس المـال الأساسـي** مقتصـرا علـى رأس المـال المكتتـب بـه والأربـاح غيـر الموزعـة مـن جهـة مضـافا إليهـا أدوات بتـاريخ اسـتحقاق، أي الأدوات القـادرة ، مضـافا إليهـا أدوات رأس المـال غيـر المشـروطة بعوائـد وغيـر المقيـدة بتـاريخ اسـتحقاق أي الأدوات القـادرة علـى اسـتيعاب الخسـائر فـور حـدوثها.أمـا **رأس المـال المسـاند** فقـد يقتصـر بـدوره علـى أدوات رأس المـال المقيـدة لخمـس سـنوات علـى الأقـل والقابلـة لتحمـل الخسـائر قبـل الودائـع أو قبـل أيـة مطلوبـات للغيـر علـى المصـرف. وأسـقطت بـازل 3 كـل مـا عـدا ذلـك مـن مكونـات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة .
- تشّـدد مقترحـات لجنـة بـازل فـي **المحـور الثـاني** علـى تغطيـة مخـاطر الجهـات المقترضـة المقابلـة والناشـئة عـن العمليـات فـي المشـتقات و تمويـل سـندات الـدين مـن خـلال فـرض متطلبـات رأس مـال إضـافية للمخـاطر المـذكورة، وكـذلك لتغطيـة الخسـائر الناتجـة عـن إعـادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
- تـدخل لجنـة بـازل فـي **المحـور الثالـث** نسـبة جديـدة هـي نسـبة الرفـع المـالي، وهـي تهـدف لوضـع حـد أقصـى لتزايـد نسـبة الـديون فـي النظـام المصـرفي، وهـي نسـبة بسـيطة، كمـا أن المخـاطر التـي لا تسـتند إلـى نسـبة الرفـع المـالي تسـتكمل متطلبـات رأس المـال علـى أسـاس المخـاطر، وهـي تقـدم ضـمانات إضـافية فـي وجـه نمـاذج المخـاطر ومعـايير الخطـأ. وتعمـل كمعيـار إضـافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.
- يهـدف **المحـور الرابـع** إلـى الحـؤول دون إتبـاع البنـوك سياسـات إقـراض مواكبـة أكثـر ممـا يجـب فتزيـد التمويـل المفـرط للأنشـطة الاقتصـادية فـي مرحلـة النمـو الازدهـار، وتمتنـع أيـام الـر كـود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني .

[30] الأخضر بن عمر، **محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي المعمق**، مرجع سبق ذكره، ص: 68.
[31] نفس المرجع أعلاه، ص ص: 68-69 .

- يعود **المحور الخامس** لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة المالية العالمية 2008 مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها. ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 52 يوما . أما النسبة الثانية(NSFR) فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

3- المرتكزات الأساسية لاتفاقية بازل 3 :

صدرت مقررات لجنة بازل الثالثة في عام 2010 وبدأ تطبيقها مطلع عام 2013 أما المدة الزمنية لتطبيقها فهي لغاية عام 2019.وتتمثل أهم الإصلاحات التي جاءت بها فيما يلي[32] :

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5 %على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2 %وفق اتفاقية بازل الثانية؛
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5 %من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 97%وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7 %يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019جعلت البنوك تتنفس الصعداء؛
- بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5 %من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء؛

[32] الأخضر بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 69- 70.

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 %إلى 6 %وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال. ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات اعتبارا من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019؛
- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول المجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

وبالتالي فإن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 %إلى 10.5% وبهذا تصبح معادلة كفاية رأس المال كالتالي:

4- **إجمالي رأس المال / مخاطر الائتمان +مخاطر التشغيل+مخاطر السوق ≤ 1**

المحور السادس: الأزمات المالية والجهاز المصرفي

يتعرض أي اقتصاد في العالم في إطار الدورات الاقتصادية للأزمات، وقد لا تكون الأزمة في جوهرها وككل مرة مالية ،بل قد تكون أزمة نقص إنتاج ،أزمة فائض في الطلب، أزمة تدهور سعر الصرف، أو حتى أزمة تضخم، وعليه يمكن تعريف الأزمة على أنها أثر ينجم عن سياسة خاطئة. وتوصف الأزمة الاقتصادية على أنها اضطرابات عميقة في الوضعية الاقتصادية لبلد، إقليم ما أو مجموعة من الأقاليم المترابطة، فالأزمة الاقتصادية غالبا ما تنطلق في أول الأمر بانهيار مالي يؤدي فيما بعد إلى انهيار النظام الذي يسير عليه الاقتصاد.

أولا: مفهوم الأزمات المالية

1- تعريف الأزمات المالية

لقد تعددت تعاريف الأزمة المالية التي قدمها الاقتصاديون فيمكن اعتبارها على أنها انهيار أو تدهور التوازن القائم بحيث يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض حجم الناتج، وزيادة معدلات البطالة، التضخم ..إلخ

يعرف الاقتصاديون الأزمة المالية بأنها اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى[33].

وتعرف الأزمة أيضا بأنها "حدث يهدد المصلحة الوطنية، يحدث في ظروف ضيق الوقت وعدم توفر الإمكانيات، وينشأ عن اختلاف وجهات النظر أو وقوع كوارث طبيعية أو اقتصادية، تستغل كل قوى الدولة أو بعضها لمواجهتها من خلال حل توفيقي قهري أو إجراء عاجل[34].

وهناك من يعرفها على أنها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحوبات الودائع من البنوك التجارية ، وينبع من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة يؤدي هذا إلى انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة (غير العاملة) منها يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية[35] .

---

[33] أحمد يوسف دودين، الدليمي حمد فواز، **إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية** ، دار جليس الزمان ، عمان، ط1، 2011، ص:13.

[34] الأخضر بن عمر، **محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي المعمق**، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

[35] سحنون جمال الدين ، مرجع سبق ذكره.

2- خصائص الأزمات المالية والمصرفية

وتمتاز الأزمات المالية بمجموعة من الخصائص تتمثل في :

- الانخفاض الحاد في أسعار الأصول المالية من الأسهم والسندات، ويجب أن يتجاوز هذا الانخفاض 10%إلى 20% وأحيانا 50%، فالانخفاض الصغير من 1إلى7% مثلا لا يعتبر أزمة لأَن ارتداد الأسواق يستطيع أن يعوض هذا التراجع.

- تضارب السياسات المالية والنقدية مع بعضهما، وتضاربهما مع سياسات الاستثمار والإنتاج والتجارة الخارجية، فالسياسة المالية التي تحارب التضخم بزيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام، تتصادم مع السياسة النقدية التي نجدها تزيد في حجم القروض المصرفية وخاصة للمضاربين في سوق المال.

- صعود الأسعار لمستويات غير طبيعية لا تعكس حقيقة الأرباح لكل سهم وبالتالي تكون (المضاربة المجنونة) وراء هذا الارتفاع.

- إفلاس المصارف وهي المقرض للمضاربين، ثم إفلاس شركات التأمين التي تضمن القروض ويتبعها إفلاس الشركات الإنتاجية وغيرها ممن يخالف طبيعة الاستثمار الاقتصادي.

- تؤدي الأزمةالمالية لتوقف المؤسَسات المالية عن منح القروض وبالتالي تراجع حجم الإنتاج، وتراجع معدلات تصريف السلع وتزداد البطالة، وينخفض معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا : أنواع الأزمات المالية :

تتمثل أنواع الأزمات المالية فيما يلي [36]:

1- الأزمات المصرفية :

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع. فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا تخطت تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلي بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية".وعندما يحدث العكس أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء

[36] كمال رزيق، **الأزمة المالية أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية** ،مقال على الموقع https://www.iasj.net/iasj/download/2ade6d5c6a1962c0 تاريخ الزيارة 2023/05/05

بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في البنك البريطاني وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار "بنك الولايات المتحدةفي عام 1931.

2- أزمات العملة وأسعار الصرف:

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة ، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات. وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997 .وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قرارا تطوعيا من السلطة النقدية ، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قرارا ضروريا تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دورا أساسيا في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد.

3- أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة"حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

ثالثا: أسباب الأزمات المالية والمصرفية

تختلف الأسباب التي تحدث الأزمات المالية باختلاف صور تلك الأزمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بحث يمكن إرجاع العوامل التي تزيد من حدتها وتأثيراتها في النقاط التالية[37]:

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

تعد التقلبات في المتغيرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي عنصر مهما في حدوث الأزمات، فعلى صعيد المتغيرات الخارجية يعد تدهور شروط التبادل التجاري عنصر مؤثرا في حدوث الأزمات المالية، إن تشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي تعرضت لأزمات مالية شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 1% قبل حدوث الأزمة، كذلك التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على تكلفة الإقراض وتدفق الاستثمار الأجنبي، كما تعد التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية مصدرا مهما أخر من مصادر عدم استقرار الاقتصاد الكلي الخارجية، أما المتغيرات الداخلية فيعد التضخم من أهمها كونه يحد من قدره القطاع المالي في مجال الوساطة المالية كما أنه قد يكون عامل مؤثر في حصول كساد اقتصادي.

2- اضطراب القطاع المالي:

شهد القطاع المالي توسعا كبيرا تزامنا مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبح المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي وضعف الاقتصاد، الأمر الذي شكل انهيار أسواق الأوراق المالية والتوسع في منح الائتمان وتدفقات رؤوس الأموال الكبيرة من الخارج القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، كما عانت العديد من الدول النامية من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية، وأدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو

[37] زموري مونية، **التأثيرات الاقتصادية للأزمات المالية على الأسواق المالية العربية دراسة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008** ، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير ، جامعة الجزائر3، 2019/2018، ص ص:101-102.

الصناعي أو التجاري ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت كذلك الدول الصناعية فنلندا والنرويج والسويد واليابان والولايات المتحدة.

3- ضعف نظام الرقابة والإفصاح

يرى معظم المحللين أن ضعف النظم المحاسبية المتبعة، والأطر التشريعية، وإجراءات الإفصاح المحاسبي، خاصة فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف، والمقدرة الائتمانية للعملاء والمقرضين تقود إلى تدهور معدلات الربحية، وتضعف من قدرة المشروع الخاص، أو القائمين على إدارة وتقييم البنوك التي ترتكب أخطاء دون معلومات تتسم بالدقة والموضوعية خاصة إذا ترافق ذلك مع نظام ترابط يتسم بالتعقيد وبطء الإجراءات الذي يرفع من تكاليف (الإقراض) إذ تشير الدراسات أنه في أكثر من 28 دولة كان نقص الرقابة المصرفية سببا مباشرا في حدوث الأزمة المالية، حيث يؤدي نقص الرقابة إلى تقييم غير دقيق للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد.

4- تشوه نظام الحوافز

إن ملاك البنوك والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة، كما دلت التجارب العالمية أيضا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبراتها كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية، فعملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها، لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات، بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة، وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان، وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية، والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها.

5- سياسات سعر الصرف

يلاحظ أن الدول التي تنتهج سياسة سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات الخارجية ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية، حيث أن ذلك يعني فقدان السلطة النقدية لاحتياطاتها من النقد الأجنبي وحدوث أزمة العملة وكمثال على ذلك أزمة المكسيك.

رابعا : المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية

لا توجد بوادر أو مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلا بشكل يقيني، وإلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها ومن ثم إمكانية تجنب الأزمة، لكن توجد مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تشير لتزايد مخاطر التعرض للأزمات، والمنهج الشائع الاستخدام هو بناء نظام للإنذار المبكر، ومعناه مجموع المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد، فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة ويمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى نوعين هما[38]:

1- المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية:

ينجم عن هذه المؤشرات حالة من عدم الثقة لدى المستثمرين في قدرة الاقتصاد الكلي للدولة على تحقيق طموحات المستثمرين من بين هذه المؤشرات:

- ✓ الارتفاع في معدل البطالة؛
- ✓ ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية؛
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار ؛
- ✓ ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية؛
- ✓ انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية؛
- ✓ انخفاض نسبة النمو الاقتصادي، يتراجع الناتج المحلي الإجمالي بعد ثبات استقراره؛
- ✓ ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

2- المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية

تتمثل أهم المؤشرات التي تنبئ بقرب حدوث الأزمات المالية والمتصلة بالأسواق النقدية والمالية فيما يلي:

- ✓ غلبة الأصول المالية عالية المخاطر (كالأصول العقارية) على أسواق الائتمان؛

[38] زموري مونية، نفس المرجع السابق،ص ص :103-104 .

- ✓ تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك؛
- ✓ غياب الشفافية والإفصاح الضروريان للتطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية، عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يحجب عن المستثمرين الظرف التي تساعدهم على تقييم أصول هذه المؤسسات وبالتالي أسواق المال وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية؛
- ✓ ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل (الأموال الساخنة) لما لهذه الديون من أثر سيء على القطاعات المالية، بسبب دخولها إلى الدولة وخروجها منها، مما يساهم في خلخلة عنصر الملاءة للمؤسسات المالية ويساهم في عرقلة قطاع البنوك عن أداء وظائفه التمويلية؛
- ✓ سيطرت بعض المؤسسات على الأسواق المالية وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق دخولا إليها وخروجا منها؛
- ✓ انخفاض الاكتتاب في أسواق الأوراق المالية.

المحور السابع : حوكمة البنوك

حوكمة البنوك مصطلح وضعته التطورات المالية العالمية في العصر الحديث على قمة اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي والمنظمات المالية الدولية، لما له من دور في المحافظة على استقرار النظام البنكي الذي تُشكّل سلامته أحد الركائز الأساسية لنمو قطاع الشركات وسوق الأوراق المالية والاقتصاد ككل. وذلك سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وإن كان تطبيق مبادئ حوكمة البنوك يزداد أهميةً في اقتصاديات الدول النامية أين تعتبر البنوك المصدر الوحيد لتمويل غالبية المشروعات.

أولا: ماهية حوكمة البنوك

نجحت الحوكمة في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها ومزاياها العديدة، إلّا أنه وبالرَّغم من هذه الأهمية فلم يلقى مفهوم حوكمة البنوك القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة. فلقد بدأ الاهتمام بتطبيق مبادئها متأخراً نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى بالرغم من خصوصية البنوك التي تجعل من تطبيق مبادئ الحوكمة فيها ذات أهمية بالغة، فضلا عن دورها في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات الأخرى.

1- تعريف حوكمة البنوك

لا يخرج مفهوم حوكمة البنوك في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات، حيث يذهب بعضهم إلى اعتماد تسمية حوكمة الشركات للمنظمات البنكية أو حوكمة الشركات في القطاع البنكي أو حوكمة الشركات في البنوك. وسنحاول فيما يلي استعراض أهم التعاريف التي قدِّمت لهذا المفهوم:

الحوكمة في البنوك تعني مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية[39].

وتعني حوكمة البنوك أيضاً :" مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي تُوجِّه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها، ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك ولكن أيضاً أمام المودعين

1 محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري-دراسة مقارنة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 ، ص: 309 .

الذين هم الدائنون الرئيسيون للبنوك ومن ثمَّ أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي"[40].

وتعرف على أنّها :" تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة، بالإضافة إلى وجود قوانين واضحة تحدِّد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي "[41].

2- أهمية تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي

تعتمد سلامة الجهاز المصرفي على الحوكمة حيث تخفف من المخاطر، مما يؤدي لزيادة القدرة التنافسية للبنك، حيث يؤدي التطبيق الجيد للحوكمة المحافظة على القواعد والمبادئ الخاصة بتحسين مدى دقة وشفافية التقارير المالية والتشديد في تطبيق المعايير الخاصة بالأخلاقيات في البنك، مما يؤدي لزيادة القدرة التنافسية له.

ويمكن أن تعمل حوكمة البنوك على تخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات وتحد من هروب رؤوس الأموال وإتاحة التمويل، ومكافحة الفساد الذي يعيق التنمية الاقتصادية، حيث يفضل المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في البنوك التي تتمتع بهياكل حوكمة سليمة والتي تضمن لهم حماية أموالهم وخدمة مصالحهم وتحقيق عائد عادل على الأصول التي يمتلكونها، أي إن الحوكمة تؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين وتحقيق أفضل عائد على الاستثمار وزيادة العمالة والنمو الاقتصادي. كما تؤثر الحوكمة في تصنيف البنوك ومن ثم قدرتها على التعامل في الأسواق المالية العالمية[42].

وترجع أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك إلى خصوصية نشاط البنوك في حد ذاتها الذي يميِّزها عن غيرها من الشركات غير المالية الأخرى، ويمكن توضيح النقاط الجوهرية التي تختلف فيها منظومة حوكمة البنوك عن حوكمة الشركات الأخرى فيما يلي[43]:

---

[40] حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 32.

[41] بريش عبد القادر، **قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية-مع إشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد1،2006، ص: 07.

[42] فوليت صبحي رزق،وأخرون، **الحوكمة في الجهاز المصرفي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد31، العدد1، ص ص: 188-189 ، على الموقع https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_133898_c3990a04a49a7907758ea67861aa8a8c.pdf

[43] سدرة أنيسة ، **حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد4، 2013 ،ص ص ص : 82-83 -84-85.

- **هيكل ميزانية البنك**

تُمثِّل ميزانية البنك التجاري مرآة لنشاطه وتصور مركزه المالي، ويمكن النظر إليها من ناحية أخرى على أنّها تكشف عن مصادر الموارد المتاحة واِستخداماته لهذه الموارد. والتي تتميَّز عن الشركات غيرالمالية بخاصيتين هما:

- ✓ نسبة رأس المال الممتلك في البنوك (خاصة البنوك التجارية) تشكّل نسبة ضئيلة في مجموع مصادر التمويل المتاحة لها (خاصة الودائع) إذا ما قورنت بالشركات الأخرى.
- ✓ القسم الأكبر من موجودات البنوك هي مطلوبات قصيرة الأجل على شكل ودائع تحت الطلب والتي توظف في موجودات طويلة الأجل.

- **عدم تماثل المعلومات**

فترجع خطورة عدم التماثل في المعلومات في البنوك مقارنة بالشركات غير المالية إلى طبيعة العقود المالية التي تنطوي على وعد بالدفع في المستقبل وتزايد درجة تعقيد المنتجات المالية وهو ما يستدعي مستويات أعلى من الحوكمة بما تضمنه من إفصاح وشفافية، فمثلا نوعية محفظة القروض في البنوك فمن الصعب تقييمها ويسهل إخفاء المشاكل فيها، إضافة إلى اِستخدام التكنولوجيا الجديدة

- **صرامة القوانين البنكية**

تخضع البنوك عادةً لقوانين خاصةبالإضافة إلى القانون الأساسي الذي يحكم ويُنظِّم الشركات، التي تؤثر في أنشطتها مثل شروط منح القروض لمجالات الأنشطة المختلفة، التشريعات الخاصة بالاحتياطي القانوني، تحديد أسعار الفائدة وغيرها. فيرى العديد من الباحثين أن البنوك تعتبر من أكثر المنظمات التي تعاني من وطأة القواعد والإجراءات الحكومية حيث يتم الإشارة إليها بالمنظمات المثقلة بالقواعد، وقد أرجعوا ذلك إلى أن البنوك تتعامل في عنصر بالغ الحساسية وهي الأموال والتي تمثل عصب الأنشطة الاقتصادية للدول.

- **الاعتماد المفرط على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

وقد ينشأ عن اِستخدام التكنولوجيا في نقل قدر كبير من الأموال خطر السداد لغير الطرف الصحيح نتيجة الخطأ أو التلاعب، بالإضافة إلى اِحتمال وجود قدر كبير من الأخطاء الناتجة عن فشل أنظمة الرقابة الداخلية وخطر فقدان البيانات نظراً للدخول غير السليم للنظم من

جانب قراصنة الحاسوب أو المغامرين وغيرهم ممن يدخلون على نظام الحاسوب الآلي رغم عدم السماح لهم بذلك وفي قواعد البيانات أيضاً .

- **تعدُّد الأطراف ذات المصلحة في البنوك**

إنَّ تعدُّد الأطراف ذات المصلحة في أنشطة البنوك غالباً ما يعقّد الحوكمة فيها فبالإضافة إلى المستثمرين، فإنَّ للمودعين والمراقبين مصلحة مباشرة في أداء البنك.

- **درجة الرافعة المالية**

تعمل البنوك عادة بدرجة رافعة ماليةمرتفعة للغاية، الأمر الذي يجعل منها عرضة للأحداث الاقتصادية السلبية ويزيد من حالات الإفلاس والفشل.

- **النطاق الواسع للعمليات التي تقوم بها البنوك**

تعمل البنوك عادة من خلال شبكة من الفروع والأقسام تنتشر جغرافيا، وهذا يعني بالضرورة وجود لا مركزية أكبر في السلطة ومهام محاسبية ورقابية متنوعة وصعوبات في المحافظة على ممارسات تشغيل وأنظمة محاسبية موحدة تبعا لذلك وخاصة عندما تتعدَّى شبكة الفروع الحدود الوطنية.

- **التطوير المستمر للخدمات التي تقدِّمها البنوك**

إنَّ حدوث نمو في الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية للبنوك جعلها تعمل على التطوير المستمر في الخدمات التي تقدِّمها وفي ممارساتها التي قد لا تتماشى مع التطور الحادث في الممارسات المحاسبية وفي إجراءات الرقابة الداخلية والمراجعة.

- **صندوق ضمان الودائع المصرفية**

ينصرف مفهوم نظام ضمان الودائعإلى حماية ودائع العملاء وتعويضهم كلياً أو جزئياً من خلال مساهمات البنوك المشتركة عادة في صندوق ضمان الودائع إذا ما تعرضت ودائعهم للخطر نتيجة تعثر البنك.

وبالرغم من مرور أكثر من سبعين عاماً على إنشاء أوَّل نظام لضمان الودائع المصرفية وتزايد عدد الدول التي تنشأ مثل هذه الأنظمة، إلَّا أن لهذا النظام آثاراً متباينة على استقرار النظام البنكي والمالي والاقتصاد ككل.

- **طبيعة المخاطر البنكية**

يُعَّدُ قطاع البنوك من أكثر القطاعات تعرُّضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر أين تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها لتصبح أكثر تعقيداً، مما جعل من عملية إدارة هذه المخاطر كأداة لتطبيق مبادئ حوكمة البنوك من أهم التحديات التي تواجهها البنوك التجارية، وكذا من أهم متطلبات بقائها واِستمرارها على المدى البعيد.

ثانيا :الأطراف الرئيسية في حوكمة البنوك التقليدية

تتمثل الأطراف التي تتأثَّر وتُؤثر في مدى لِتزام البنك بتطبيق مبادئ الحوكمة وتحدد إلى درجة كبيرة مدى نجاحه أو فشله في تطبيق هذه المبادئ في كلٍّ من[44]:

1- الفاعلين الداخليين

يقع الجزء الأكبر من مسئولية تطبيق مبادئ حوكمة البنوك على كلٍّ من المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة العليا ولجنة المراجعة والمراجعين الداخليين، وذلك على النحو التالي:

- **الجمعية العامة للمساهمين:**

تحتاج حوكمة البنوك إلى تفعيل الدور الإشرافي والرقابي الذي تمارسه الجمعيات العامة للمساهمين،

وزيادة مساهمتها في تحسين درجة الشفافية والإفصاح وذلك بِاعتبارها أعلى سلطة إدارية في شركات المساهمة لأنها تضم جميع المساهمين في البنك، حيث أن أول جمعية تنعقد في حياة البنك هي الجمعية العامة التأسيسية التي تصادق على نظام البنك الأساسي وتنتخب مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات

فتقوم الجمعية العامة للمساهمين بمراقبة أعمال مجلس الإدارة من خلال عقدها لِاجتماعات سنوية لسماع تقارير عن إدارته للشركة والنظر فيما يقدمه من حسابات، ولتحقيق هذا الغرض فإنها تستعين بمراجعي حسابات. فإذا اِقتنعت الجمعية العامة بما قدمه مجلس الإدارة أبرأته في إدارته وإذا لم تقتنع فلها الحق وفقاً للقانون في التحقيق معه، وللمساهمين الحق أيضاً في تقديم طلب للتفتيش على أعمال البنك فمن المهم جداً الاقتناع من طرف حملة الأسهم بأنَّهم ليسوا

[44]أنيسة سدرة، **حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية خلال الفترة 1990-2010** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقودوبنوك، جامعة الجزائر 2012/32011، الصفحات من 107-123، بتصرف

فقط في مجال الأخذ وعدم العطاء، ففي الكثير من الأحيان لا يهتم المساهمون إلاّ بمقدار الربح على أسهمهم غير واعيين بدورهم الرقابي في البنك؛

- **مجلس الإدارة:**

نظراً لكثرة عدد أعضاء الجمعية العامة للمساهمين وصعوبة قيامها بالإدارة الفعلية للبنك، فهي تنتخب عدداً من أعضائها من أصحاب الخبرة للقيام بإدارة البنك وتسيير أموره داخلياً وخارجياً في إطار ما يسمى بمجلس إدارة البنك، الذي يمثل السلطة المركزية العليا في البنك والمسئول عن تحقيق وظيفته في الاقتصاد القومي. وبالرغم من أنَّ مجلس الإدارة لا يتدخل في العمليات اليومية لأنه يفوض المديرين في ذلك إلا أنه المسئول الأول عن مدى نجاح عمليات البنك.

- **الإدارة التنفيذية:**

هي المسئولة عن إدارة الأنشطة اليومية للبنك بما يتلاءم مع السياسات التي وضعها مجلس الإدارة باعتباره الجهة المكلفة بتعيينهم ومساءلتهم.

- **لجنة المراجعة:**

لقد أكّدت معظم الدراسات الخاصة بحوكمة البنوك إن لم يكن جميعها على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، فوجود مثل هذه اللجان يمثّل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية وعلاوة على ذلك فيشير البعض بأنَّ مجرَّد الإعلان عن تشكيل لجنة المراجعة سيكون له أثر على حركة أسهمها في سوق الأوراق المالية، وهذا باعتبارها " لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الإدارة، تضم أعضاء مستقلين في الشركة والغاية منها مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته في الإشراف على النظام الرقابي للشركة بشكل عام، وتهدف إلى ضمان تطبيق الشركة لأحكام عقدها والقانون بالإضافة إلى تقديم توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام الرقابي وتطويره بما يُحقق غرض الشركة ويحفظ المصالح المتعارضة فيها"

2- الفاعلين الخارجيين.

يتطلب التطبيق السليم لمبادئ حوكمة البنوك ضرورة لِستكمال الدائرة الإشرافية والرقابية بأطراف من خارج البنك، من أجل تدعيم دور الفاعلين الداخليين وسد ما قد تنجم عنهم من

ثغرات وتجاوزات أثناء أدائهم لواجباتهم بحكم التمائهم للبنك وارتباطهم به. ويمكن تلخيص أهم هذه الأطراف فيما يلي:

- **المراجعين الخارجيين:**

يتطلب الإطار العام لحوكمة البنوك ضرورة تعيين المساهمين لمراجع خارجي مستقل ومؤهل لمراجعة كافة عمليات البنك، بغرض إبداء الرأي الفني المحايد والموضوعي في مدى صدق وعدالة القوائم الماليةللبنك في التعبير عن نتيجة نشاطه ومركزه المالي وغيرها من الأمور الماليةالتي قد أغفل عنها المراجع الداخلي أو لم يستطع إبداء رأيه فيها .

- **أصحاب المصالح:**

ويقصد بهم الجماهير التي تتعامل أو لها صلة بالبنك وتمارس عليه ضغوط مختلفة، أو لها تأثير لا يمكن إغفاله على سياسات وأداء البنك لذا يُطلق عليها جماعات الضغط أو الالتفاف.

- **السلطات التنظيمية والرقابية:**

تخضع النظم المصرفية لسلطة تنظيمية ورقابية واحدةعلى الأقل، ومع ذلك فتختلف مسؤولياتها من بلد لآخر ويرجع هذا إلى اختلاف البيئة القانونية والاقتصادية في كلّ بلد والدوافع السياسية للقرارات المتصلة بالسلطات التنظيمية والرقابية في بعض الأحيان.

- **صندوق ضمان الودائع:** يمكن لصندوق ضمان الودائع أنْ يلعب دوراً فعَّالاً في حث البنوك على الالتزام بمبادئ الحوكمة من خلال تأديته للدورين التاليين:

- ✓ **الدور الوقائي:** وذلك من خلال ممارسة الحق الذي تمتلكه هذه الهيئات في الرقابة والإشراف والحصول على معلومات عن المؤسسات المالية، الذي قد يتطلب في بعض البلدان إذناً مسبقاً من البنك المركزي بحيث يمكنها الحصول على المعلومات إما بطلبها من هذا الأخير أو بشكل مباشر من المؤسسات المالية ذاتها.
- ✓ **الدور العلاجي:** يختلف مقدار التعويض الذي يقدمه صندوق ضمان الودائع للبنوك كتغطية عن حجم الخسائر التي تعرضت لها أموال المودعين باختلاف أنظمة ضمان الودائع المصرفية.

- **وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية:**

تعتبر هذه الوكالات أحد أهم الفاعلين الخارجيين في تطبيق مبادئ حوكمة البنوك، وذلك من خلال الضغوط التي تمارسها على الشركات (أوالبنوك) للإفصاح عن المعلومات وتحسين الأداء ومراعاة مصالح الأطراف الخارجية.

- **وسائل الإعلام:**

لا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في إرساء مبادئ الحوكمة في البنوك، باِعتبارها تلك الوسائل المستخدمة لتأمين الارتباط عن بعد بين طرفين لنقل معلومة والمحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية وغيرها من شبكات الاتصال المستحدثة، فهذه الوسائل تستطيع من خلال أدواتها أن تمارس تأثيراً كبيراً على وضع أي بنك في السوق سواء بانتشار خبر أو ترديده أو بإجراء تحقيقات أو مقابلات أو مقالات كما أنَّ لها تأثيراً من خلال الإعلانات المباشرة أو غير المباشرة، فالأزمات التي عايشتها بعض البنوك وكان لها تأثيراً حاداً عليها غالباً ما كان لأجهزة الإعلام دور وصلة بها سواء من خلال الفعل أو رد الفعل، بالنشر أو بالحجب، بالتصريح أو بالتلميح، بالإشارة أو بالعبارة.

ثالثا: توصيات لجنة بازل بشأن الحوكمة المصرفية:

باعتبار أن لجنة بازل للرقابة المصرفية من أبرز و أهم الهيئات الدولية و المالية فهي تبذل جهدا كبيرا في سبيل إدارة البنوك، و المؤسسات المالية بشكل سليم و ذلك من أجل ضمان مصالح الجميع، و قد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من التوصيات فيما يخص الحوكمة المصرفية تتمثل فيما يلي[45]:

1- توصيات 1999

أصدرت لجنة بازل سنة 1999 وثيقة حول سبل تحسين حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية ضمن سبعة مبادئ هي:

- **المبدأ الأول:** بناء أهداف إستراتيجية ووضع قيم للعمل؛
- **المبدأ الثاني:** وضع و تعزيز خطوط واضحة حول المسؤولية و المساءلة؛
- **المبدأ الثالث:** ضمان عون أعضاء المجلس مؤهلين بسبب وضعياتهم؛

[45]جبار عبد الرزاق،**الالتزامبمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحكومة في القطاع المصرفي الغربي حالة حول شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ، العدد07، 2003، ص: 86.

- **المبدأ الرابع:** ضمان أن هناك إشراف ملائم من الإدارة العليا؛
- **المبدأ الخامس**: الاستفادة الفعالة من المعدل الذي يقوم به المراجعين الداخليين و الخارجيين؛
- **المبدأ السادس:** ضمان كون أساليب المكافآت مشكلة من القيم الأخلاقية للبنك؛
- **المبدأ السابع:** الفعل والسير بحوكمة الشركات في البنك وفق أسلوب و نمط شفاف.

2- توصيات 2006

أصدرت لجنة بازل نسخة معدلة من توصياتها و أعمالها السابقة عام 2005 ،و في فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف تتمثل فيما يلي[46]:

- **المبدأ الأول** : يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للمناصب التي يشغلونها، وان يكون لديهم فهم واضح لدورهم في الحوكمة.
- **المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية للبنك، وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في البنك
- **المبدأ الثالث:** يضع مجلس الإدارة حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك للإدارة العليا والمديرين وللعاملين، وان يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.
- **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، وأن يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك ، وأن تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.
- **المبدأ الخامس:** من المهم أن يقر مجلس الإدارة باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف، بغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة

[46] طلال زغبة،محاد عريوة،**أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية-دراسة عينة عن البنوك التجارية-**، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والادارية،المجلد8،العدد1، 2021، ص ص ص: 373-374-375.

عـن عمليـات وأداء البنـك، ويجـب أن تقـر الإدارة العليـا بالبنـك بأهميـة وظـائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الآجل الطويل.

- **المبـدأ السـادس:** يجـب أن يتأكـد مجلـس الإدارة مـن أن سياسـات الأجـور والمكافـآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الآجل الطويل.
- **المبـدأ السـابع:** تعـد الشـفافية ضـرورية للحوكمـة الفعالـة والسـليمة، وتبعـا لـدليل لجنـة بـازل عـن الشـفافية فـي البنـوك فانـه مـن الصـعب للمسـاهمين وأصـحاب المصـالح والمشـاركين الآخـرين فـي السـوق أن يراقبـوا بشـكل صـحيح وفعـال أداء إدارة البنـك فـي ظـل نقـص الشـفافية، وهـذا يحـدث إذا لـم يحصـل المسـاهمون وأصـحاب المصـالح علـى معلومـات كافيـة عـن هيكـل ملكيـة البنـك وأهدافـه، ويكـون الإفصـاح فـي الوقـت المناسـب والـدقيق مـن خـلال موقـع البنـك علـى الإنترنـت وفـى التقـارير الدوريـة والسـنوية، ومـن ضـمن المعلومـات التـي يجـب الإفصـاح عنهـا المعلومـات المتعلقـة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية.
- **المبـدأ الثـامن:** يجـب أن يـتفهم أعضـاء المجلـس هيكـل عمليـات البنـك والبيئـة التشـريعية التـي يعمـل مـن خلالهـا، ويمكـن أن يتعـرض البنـك لمخـاطر قانونيـة عنـدما يقـوم بخـدمات نيابـة عنعملائـه الـذين يسـتغلون خـدمات البنـك لممارسـة أنشـطة غيـر شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر.

3- توصيات 2010

بعـد نشـر توجيهـات اللجنـة لعـام 2006م حـدثت العديـد مـن حـالات الفشـل فـي حوكمـة البنـوك، والتـي مـن أهمهـا الأزمـة الماليـة التـي بـدأت فـي منتصـف سـنة 2007م والناتجـة أساسـاً عـن عـدم كفايـة الإشـراف مـن قبـل مجلـس الإدارة والإدارة العليـا، وعـدم فعَّاليـة أنظمـة إدارة المخـاطر وتعقيـدها علـى نحـو غيـر ملائـم، والإبهـام فـي الهياكـل التنظيميـة وأنشـطة البنـوك. وإزاء ذلـك قـرَّرت اللجنـة إعـادة النظـر فـي مبـادئ عـام 2006 مؤكـدة مـن جديـد علـى الأهميـة المسـتمرة لمبـادئ الحوكمة وضرورةِ اعتمادها من طرف البنوك من خلال المجالات التالية[47]:

المجال الأول: ممارسات المجلس

- ✓ **المسؤولية العامة للمجلس:**

[47] أنيسة سدرة، **حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية خلال الفترة 1990-2010** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقودوبنوك، جامعة الجزائر 2012/32011، ص ص ص:149-150-151.

- **المبـــدأ الأول:** يتـحمَّل المـجلس المسؤولـية الـعامة عـن البنـك، بمـا فـي ذلـك الموافـقة والإشـراف علـى تنفيـذ الأهـداف الإسـتراتيجية لـه، إسـتراتيجية المخـاطر، حوكمـة البنـك وقيمه، كما يعتبر المجلس أيضاً مسئولاً عن توفير الإشراف على الإدارة العليا؛

✓ **مؤهلات المجلس:**

- **الـــمبدأ الثـــاني:** ينبـغي عـلى أعـضاء المجلـس أن يكونـوا مؤهـلين وذلـك مـن خـلال التدريـب عـلى مناصـبهم، كمـا ينبغـي أن يكـون لـديهم فهـم واضـح لـدورهم فـي حوكمـة البنـوك ويكونوا قادرين على ممارسة الحكم السليم والموضوعي عن شؤون البنك؛

✓ **ممارسات المجلس وهيكله:**

- **المبـدأ الثالـث:** ينبغـي علـى المجلـس تحديـد ممارسـات حوكمـة ملائمـة لعملـه وأن تتـوفر لديـه الوسائل لضمان أنَّ مثل هذه الممارسات تتم متابعتها ومراجعتها دورياً من أجل تحسينها؛

✓ **هياكل المجموعة:**

- **المبـــدأ الرابـــع:** فـي هيكـل المجموعـة، مجلـس الشـركة الأم يتحمـل المسـؤولية العامـة عـن حوكمةالشـركات الكافيـة فـي المجموعـة، وضـمان وجـود سياسـات حوكمـة وآليـات ملائمـة للهيكل، الأعمال ومخاطر المجموعة ووحداتها؛

المجال الثاني: الإدارة العليا

- **المبـدأ الخـامس:** بتوجيـه مـن المجلـس، ينبغـي علـى الإدارة العليـا ضـمان أنَّ أنشـطة البنـك تنسجم مع الأعمال الإستراتيجية، المخاطر المحتملة والسياسات التي أقرها المجلس؛

المجال الثالث: إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- **المبـــدأ الســـادس:** ينبغـي علـى الـبنوك أن تملـك نـظام فعَّـال للرقابـة الداخليـة ووظيفـة مستقلة لإدارة

المخاطر، مع سلطة كافية ، المكانة، الاستقلالية، الموارد والوصول إلى المجلس؛

- **المبـدأ الســابع:** ينبغـي تحديـد المخـاطر ومراقبتهـا علـى أسـاس مسـتمر، ومـدى تطـور إدارة البنـك للمخـاطر والرقابـة الداخليـة للبنـى التحتيـة ينبغـي أن يواكـب أي تغيـرات فـي مخـاطر البنك الداخلية والخارجية الطبيعية؛

- **المبـدأ الثـامن:** تتطلـب الإدارة الفعَّالـة للمخـاطر ِتصـال قـوي داخـل البنـك حـول المخـاطر من خلال تقديم التقارير إلى المجلس والإدارة العليا؛
- **المبـدأ التاسـع:** ينبغـي علـى المجلـس والإدارة العليـا الاسـتخدام الفعَّـال للعمـل المنجـز مـن قبل مهام المراجعة الداخلية، المراجعين الخارجيين ومهام الرقابة الداخلية؛

المجال الرابع: المكافآت (التعويضات)

- **المبـدأ العاشـر:** ينبغـي أن يشـرف المجلـس علـى تصـميم نظـام التعويضـات وتنفيـذه، كمـا ينبغي عليه

  مراقبة ومراجعة نظام التعويضات للتأكد من أنَّه يعمل على النحو المنشود؛
- **المبـدأ الحـادي عشـر:** ينبغـي أن يـتلاءم تعـويض الموظـف بشـكل فعَّـال مـع المخـاطر المحتملـة، بحيـث ينبغـي تكييـف التعويضـات مـع جميـع أنـواع المخـاطر، نتـائج التعويضـات ينبغـي أن تكـون متلائمـة مـع نتـائج المخـاطر، جـداول الـدفع للتعويضـات ينبغـي أن تكـون حساسة للآفاق الزمنية للمخاطر وغيرها؛

المجال الخامس: هياكل البنوك المبهمة والمعقدة

- **المبـدأ الثـاني عشـر:** ينبغيعلـى المجلـس والإدارة العليـا معرفـة وفهـم الهيكـل التشـغيلي للبنـك والمخاطر التي يمكن أن تشكله " أي اعرف الهيكل الخاص بك "؛
- **المبـدأ الثالـث عشـر:** عنـدما يعمـل البنـك مـن خـلال الأغـراض الخاصـة أو الهياكـل ذات الصـلة التـي تعيـق الشـفافية أو لا تسـتوفي المعـايير البنكيـة الدوليـة، فينبغـي علـى المجلـس وإدارتـه العليـا فهـم هـذا الغـرض، الهيكـل والمخـاطر الفريـدة لهـذه العمليـة. كمـا ينبغـي أيضـاً السعي للتخفيف من المخاطر المحدَّدة " أي اعرف الهيكل الخاص بك "؛

المجال السادس: الإفصاح والشفافية

- **المبـدأ الرابـع عشـر:** ينبغـي لحوكمـة البنـك أن تكـون شـفافة علـى نحـو كـافٍ لمسـاهميها، مودعيها أصحاب المصلحة الآخرين والمشاركين في السوق.

المحور الثامن: التسويق البنكي

تقدم الصناعة البنكية أنواعًا مختلفة من الخدمات البنكية والخدمات المساندة لعملائها، وعملاء البنوك هم في الغالب أشخاص ومؤسسات لديها فائض أو نقص في الأموال وأولئك الذين يحتاجون إلى أنواع مختلفة من الخدمات المالية والخدمات ذات الصلة.

هؤلاء العملاء هم من طبقات مختلفة من الاقتصاد ، وهم ينتمون إلى مناطق جغرافية مختلفة ومناطق ومهن وشركات مختلفة.من الطبيعي تمامًا أن تكون متطلبات كل مجموعة فردية من العملاء فريدة من نوعها عن متطلبات المجموعات الأخرى، وبالتالي من المهم الاعتراف بمجموعات متجانسة متميزة وحتى مجموعات فرعية من العملاء ومن ثم بأقصى قدر من الدقة الانتهاء من متطلباتهم وخطط التصميم لتناسب متطلباتهم الخاصة وتقديمها بكفاءة أكبر.

أولا : أساسيات حول التسويق البنكي

تعتبر وظيفة التسويق من أهم الوظائف في أية مؤسسة سواء كانت مؤسسة صناعية أو تجارية أو مصرفية، فإدارة التسويق تساعد المؤسسة على تحديد احتياجات العميل ورغباته، هذا ما جعل البنوك تهتم بالتسويق، وتقدر على أنه وظيفة مهمة فيتقديم الخدمات إلى زبائنه.

1- تعريف التسويق البنكي

التسويق البنكي هو ذلك النشاط الإداري الخاص بإنسيات الخدمات البنكية إلى الزبائن الحاليين والمستهدفين وبكفاءة عالية لتحقيق مختلف رغباتهم ، وكما يعني أيضا التعرف على أكثر الأسواق تحقيقا لأهداف المصرف في الحاضر والمستقبل ، وهذا من خلال وضع خطط وبرامج لتحديدالاحتياجات مع ضرورة التكيف مع طبيعة السوق البنكي[48].

التسويق البنكي مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي تجرى في إطار إداري محدد، وتقوم على توجيه انسياب خدمات البنك بكفاءة و ملاءمة لتحقيق الإشباع للمتعاملين من خلال عملية مبادلة تحقق أهداف البنكوذلك في حدود توجهات المجتمع[49]

---

[48] عبد الله نجم، **نظم المعلومات الإداري**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،2005 ، ص:18.

[49]لخضاري صالح، مسيخ أيوب، ، **التسويق المصرفي في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد4 ، 2015 ،ص: 96

وهناك من يعرفه على أنه مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي تجري من أجل دراسة سوق الخدمة البنكية وخاصة عملاء البنك الحاليين والمرتقبين، للتعرف على رغباتهم والعمل على إشباعها وذلك من خلال تقويم أفضل مزيج من الخدمات البنكية بأقل تكلفة وذلك بتحقيق البنك لأهدافه، المتمثلة في الربحية بالشكل الذي يحقق مصالح المجتمع والمتعاملين.[50]

ويقصد به أيضا على أنه دراسة أسواق مختلف الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية وبالتحديد دراسة العملاء الحاليين والمتوقعين للبنك بغية التعرف على رغباتهم اللانهائية والعمل على إشباعها بأقصى قدر ممكن من الكفاءة ما يمكن معه البنك تحقيق أهدافه من ناحية وتنمية المجتمع من ناحية أخرى.

2- خصائص التسويق البنكي

اتفق العديد من الرواد من ميدان التسويق على تشابه التسويق البنكي مع التسويق بصفة عامة إلا أن طبيعة النشاط البنكي وخصائص الخدمات التي يقدمها البنك جعلته يتسم ببعض الخصائص تميزه عن تسويق السلع والخدمات الأخرى وفي هذا الصدد قدم مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:

- **ازدواجية العلاقة بنك – سوق:**

مما يعني تنوع عملاء البنك وشاسعة السوق البنكي (المؤسسات الكبيرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجار، الجمعيات، الأفراد ....الخ)، وهذا ما يجبر إدارة التسويق إلى دراسة الأنماط والجوانب السلوكية للشراء وكذا الاهتمام بعملية تقسيم السوق .

- **تعتبر النقود بمثابة المادة الأولية للتسويق البنكي:**

الذي تقوم محله السلع بالنسبة للعمليات الإنتاجية الأخرى ونظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للنقود فان فكرة المخاطرة قوية في النشاط البنكي باعتبار أن بيع خدمات بنكية غير ملموسة يقابلها شراء للمخاطر من قبل العملاء في سوق يشهد تقلبات متكررة، لذا فعلى البنوك إن أرادت كسب مكانتها في السوق أن تجمع بين العناصر التالية (التوسع، البيع، الحيطة والحذر) في نشاطها التسويقي.

[50] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:197

- **تدخل أكبر للسلطات العمومية (البنك المركزي) في تقنين النشاط البنكي:**

وذلك بوضع قيود إدارية وقانونية تعرف وتحدد نشاطات البنوك (مثلا الاحتياطات الإجبارية) بالإضافة إلى قيود تعريفية تحدد مختلف أسعار الفائدة والعمولات التي يتعامل بها.

- **احتكار البنوك للعملية التوزيعية :**

حيث ينفرد كل بنك بشبكة توزيع خاصة به (الوكالات) وهو لا ينطبق على توزيع السلع المادية التي تعتمد على الوسطاء والأطراف الخارجية لإيصالها لأماكن الطلب عليها.

- **ديمومة العلاقة بين البنك وعملائه:**

إذ غالبا ما يتطلب الحصول على الخدمات البنكية حضور المستفيد لمقر البنك وحدوث اتصال مباشر مع موظفيه، ونظرا لإمكانية تكرار ذلك لعدة مرات حتى تكتمل إجراءات البيع فان ذلك من شانه تكوين علاقات يطلب من البنك استغلالها في تحسين صورته لدى الجمهور وهو ما قد لا يتسنى أثناء تسويق المنتجات الأخرى حيث تتوقف علاقة البائع مع العميل بمجرد حصول هذا الأخير على ما يطلبه.

- **غياب القوانين واللوائح التي تحمي ابتكارات النشاط البنكي:**

إن النشاط البنكي يتسم بالمنافسة، وذلك كنتيجة لخاصية اللاملموسية التي تميز الخدمات البنكية، وهو ما يعني صعوبة تمييز خدمات البنك من قبل العملاء بشكل مستمر الشيء الذي يوقع إدارة التسويق البنكي أمام تحدي كبير ألا وهو تمييز الخدمات البنكية.

- **منافسة غير كاملة في القطاع البنكي :**

وذلك نظرا لوجود قوانين تحدد القدرات النشاطات والأسواق التي يختص بها كل بنك.

- **اهتمام التسويق البنكي بمحاولة التجسيد غير مادي للخدمات**

وهذا بتكثيف عمليات الإشهار الاستماع الاستشارة للتأكيد على الجوانب النفعية للخدمات البنكية.

إلى جانب الخصائص السابقة يتميز التسويق البنكي بخاصية **تحقيق المصلحة الاجتماعية** والتي هي في الأساس وليدة الأسلوب التجاري والإشهاري للبنوك للمساهمة في رفع مستوى الوعي البنكي وتدعيم شعور العملاء بالثقة والطمأنينة من وراء تعاملهم مع البنك(مثلا التكفل بأجور العملاء).

ثانيا:مراحل مفهوم التسويق البنكي

بغض النظر عن الأسباب والعوامل التي كانت وراء دخول التسويق عالم البنوك والكيفية التي تم بها ذلك، فان العملية قد أخذت وقتا طويلا مرت خلاله بمراحل مختلفة تطور فيها مفهوم التسويق البنكي حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، وحسب فيليب كوتلر هناك ستة مراحل أساسية مرت من خلالها الممارسة التسويقية في البنك.

1- مرحلة الترويج

بسبب انتهاء الحرب العالمية الثانية وازدياد عدّد الزبائن شعرت المصارف باحتدام المنافسة فيما بينها بالإضافة إلى ظهور العديد من المنظمات غير المصرفية التي بدأت تمارس جزء من أعمال المصارف مثل مؤسسات البريد التي بدأت تبيع منتجات ادخارية وغيرها هنا بدأت المصارف بالتوجه نحو الترويج عنها وعن خدماتها وتجلى ذلك من خلال إضافة إدارة أو قسم للتسويق أو الترويج للمنتجات المصرفية وتعريفها ثم استخدام إعلانات يتم بثها عبر الصحف. بعض المصارف اهتمت بإدارة العلاقة العامة مع الزبائن من خلال التركيز على تنظيم الأحداث المساعدة على إبراز العلامة التجارية والتعريف بخدمات المصرف وغير ذلك[51].

وبذلك انصرف مفهوم التسويق إلى مفهوم الإعلان والعلاقات العامة وتنشيط المبيعات والدعاية ومن ثم تحددت وظيفة التسويق في القيام بالأنشطة الترويجية وإعداد الميزانيات الخاصة بذلك حتى أصبح مفهوم التسويق البنكي مرادفا لمفهوم الترويج.

2- مرحلة الاهتمام بالعملاء :

على الرغم من أهمية الاتصالات غير الشخصية التي قام بها المصرف إلا أن المنظمات شعرت بضرورة خلق جو من الصداقة والتفاهم بينها وبين عملائها وكسب ودهم وتعاطفهم لصالحها وتجسد ذلك من خلال الممارسات التالية:

- ✓ العناية بالاتصالات الشخصية والتركيز على موضوع الاستماع للعميل والتواصل معه بإستمرار؛
- ✓ تحديث أنظمة وأساليب العمل لتصبح الاجراءات أسرع والأخطاء معدومة والتغذية الراجعة ؛

[51] فراس الأشقر، **مقدمة في التسويق المصرفي** ، ص ص : 10-11 عبر الموقع https://hama-univ.edu.sy/newsites/economy/wp- تاريخ الزيارة 2023/02/05

- ✓ تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المالية بطريقة سليمة؛
- ✓ تحديث أماكن تأدية الخدمات البنكية وقاعات انتظار العملاء.

لكن هذا المفهوم لم يعمل طويلا إذ أصبح هذا البعد في التسويق البنكي في صفة تكاد تكون عامة بين كافة البنوك، وبذلك فقد فقدت أهميتها كميزة تنافسية بين البنوك ولم يعد لها أي اعتبار كأحد المعايير الرئيسية في اختيار العميل للبنك.

3- مرحلة التجديد والابتكار

تجلى ذلك من خلال محورين أساسيين:

- ✓ من خلال تطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات العملاء وتواكب الحياة وتعقيداتها
- ✓ الاهتمام الدؤوب لتحسين مستوى تسليم الخدمة والارتقاء بجودتها.

لقد اعتمد المصرف في هذين المحورين على القيام بدراسات وأبحاث عن السوق وعن سلوك المستهلك وكان هذا كله من أجل الحفاظ على الصورة الذهنية للمصرف ومن أجل الحفاظ على الموقع التنافسي. وفي ضوء ذلك شهدت هذه المرحلة قيام البنوك بدراسات تسويقية مكثفة على سلوك العملاء والحاجات المالية غير المشبعة لديهم، كان من نتيجتها تطوير البنوك للعديد من خدماتها وتقديم خدمات جديدة مثل خدمات الصرف الآلي بطاقات الائتمان التعامل مع البنك عن طريق الانترنت وغيرها من الخدمات الأخرى.

4- مرحلة التركيز على قطاع السوقوترسيخ الصورة الذهنية

يوجد عاملين أساسيين لاعتماد المصرف في هذه المرحلة بسبب تطور علوم التسويق والأبحاث المرافقة لذلك وما فرضته من أساليب وطرق جديدة وخاصة فيما يتعلق بالعلامة التجارية والصورة الذهنية للمنظمة المصرفية .

والعامل الثاني بسبب اتساع حجم الأسواق وازدياد الأدوات التنافسية بين المنظمات المصرفية ، ولن نقول إن المصرف لا يستطيع تخديم كافة شرائح السوق بل سنقول إن تخصصه في جزء أو عدة أجزاء من السوق سيزيد من قدرته التنافسية أمام الزبائن ويحسن من صورته في أذهان المستهلكين.

5- مرحلة نظم المعلومات التسويقية و الأتمتة

بسبب التطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا وازدياد أعداد الزبائن بشكل هائل وافتتاح فروع متعددة ومتنوعة للمصرف في كافة أنحاء العالم لجأت المصارف إلى الاعتماد على أنظمة مختلفة وطبقت أتمتة إدارية ذات كفاءة عالية واعتمدت على تكنولوجيا المعلومات من أجل حفظ بيانات الزبائن لمدة طويلة وحسنت المصارف من الاتصالات الداخلية والخارجية واعتمدت العديد من المصارف على نظم المعلومات التسويقية.

تمثل هذه المرحلة احدث المراحل في تطوير التسويق المصرفي وذلك كنتيجة طبيعية لنموها يعرف بحركة حماية المستهلك ويقوم مفهوم التسويق في هذه المرحلة على ضرورة اخذ المصلحة العامة للمجتمع ككل بعين الاعتبار إلى جانب مصلحة العميل الفرد أو المؤسسة، ويرجع ذلك إلى أن تحقيق أهداف البنوك أصبح يعتمد وبدرجة كبيرة على قدرتها الموازنة بين تحقيق أهداف عملائها من ناحية وتحقيق أهداف الصالح العام للمجتمع من ناحية أخرى.

وهكذا انعكس تطبيق البنوك لهذا المفهوم على عدة جوانب أهمها:

- ✓ تأكيد أهمية مساعدة العملاء على اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية السليمة والتي تؤدي إلى تحقيق مصالحهم فضلا عن تحقيق مصالح المجتمع؛
- ✓ تأكيد أهمية تحقيق البنك لأهداف عملائه كعامل أساسي في تحقيق البنك لأهدافه؛
- ✓ تأكيد أهمية تمويل المشاريع وتوجيه الاستثمارات إلى المجالات التي تساهم أكثر في تحسين جودة الحياة.

ثالثا: أهمية ووظائف التسويق البنكي

لقد ازداد اهتمام المسؤولين في مختلف القطاعات بأهمية التسويق والدور الذي يلعبه في تجسيد الأهداف المرجوة وتحقيق الاستمرار والنمو بما في ذلك القطاع البنكي الذي سنحاول بإبراز دور التسويق فيه من خلال التطرق إلى أهميته ووظائفه في هذا المجال.

1- أهمية التسويق البنكي

لقد أصبح التسويق نشاطا ذو أهمية كبيرة، بحيث لا يوجد بنك يمارس وظائفه بنجاح من دون وجود هذه الوظيفة فالتسويق البنكي يمثل الروح المبدعة ذات القوة الدافعة لتوليد الحافز على الإبداع والتطوير والتحسين، وهو يشمل جهودا متعددة يقوم رجال التسويق بتقديمها بالشكل المطلوب بما يكفل بسهولة وبكفاءة وفعالية.

كما يحتل التسويق البنكي بصفة عامة مكانة مهمة في الهيكل التنظيمي، نتيجة تحمله مسؤولية مواجهة المشاكل التسويقية التي يتمثل أهمها في:

- افتتاح فروع جديدة للبنك؛
- تقديم خدمات بنكية جديد للعملاء؛
- استثمار أموال البنك في مشروعات معينة تتطلب إجراء دراسات تسويقية خاصة بها؛
- دراسة العميل من حيث رغباته ودوافعه وكيفية إشباعها من الناحية المصرفية وضمان استمرار تعامله ورضاه عن البنك؛
- الإشهار والترويج لصالح الخدمات التي يعرضها البنك وتوفير الإمكانيات والموارد اللازمة لذلك؛
- اكتشاف العملاء المحتملين وإيجادهم وفق مناهج تسويقية متقدمة تحتاج إلى الوعي بها وإدراكها بشكل علمي جيد.

و ازدادت أهمية التسويق البنكي ودوره في المؤسسات المالية وفي البنوك بصفة خاصة يوما بعد يوم من خلال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها داخل وخارج البنك بالشكل الذي ينعكس ايجابيا على:

- تحقيق الاستقرار المالي والبنكي الذي يدعم مركز البنك ودوره في سوق المال؛
- النمو المتوازن للعمليات والخدمات البنكية كما ونوعا؛
- توزيع المخاطر والاحتياط الكامل من حدوثها باستخدام الإمكانيات المتوفرة؛
- إثراء قوى العمل وترسيخ الإبداع والابتكار الذاتي؛
- تفعيل العمل البنكي من خلال السرعة والدقة في الأداء؛
- الهدف النهائي للبنك ألا وهو الربحية.

مما سبق يمكن القول أن التسويق البنكي أصبح بمثابة المرشد والصانع لجوانب الخبرة والإبداع في البنك من جهة وبمثابة المستند لإشباع حاجيات العملاء ورضاهم من جهة أخرى.

2- وظائف التسويق البنكي

لقد أدركت البنوك ضرورة تطبيق وممارسة الوظائف التسويقية والتركيز عليها حتى تساهم في زيادة موارد البنك وأرباحه وهذه الوظائف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- المساهمة في اكتشاف الفرص التسويقية ودراستها لتحديد المشروعات الجيدة الممكن استغلالها بما يكفل إيجاد عملاء جدد.

- القيام بدراسات وافية لاحتياطات العملاء الحاليين والمرتقبين من اجل تصميم مزيج الخدمات البنكية القادر على إشباع رغباتهم بشكل مستمر يضمن رضاهم عن البنك.

- يتضمن التسويق البنكي العديد من المهام التي تعمل على موازنة النشاط البنكي ومن أهمها دراسة سلوك العملاء واتجاهاتهم، دراسة اقتراحات وشكاوي العملاء، اختيار مواقع الفروع وتوزيع الخدمات البنكية فيها، فضلا عن التعريف بالبنك والترويج لخدماته من خلال الاتصال والإشهار عبر كافة الوسائل المتاحة بما فيها الانترنت وأجهزة الصرف الآلي.

- المعايشة الكاملة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنافسية التي تحيط بالبنك مع استخدام المنهج العلمي في تحليل قدرات العملاء المالية وتحديد احتياجاتهم ليتم تصميم المزيج التسويقي الذي يتلاءم، وذلك باستخدام أساليب مبتكرة سواء في نوعية أو وسيلة تقديم الخدمة.

- القيام ببحوث السوق وجمع وفحص وتحليل المعلومات المرتدة منه لقياس انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة ومدى تقبلهم له ورضاهم عنه، وبالتالي تحديد المواطن الايجابية والسلبية.

- تهيئة بيئة بنكية مناسبة للعملاء تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع البنكي لدى العميل، وهذا ما يتوقف على مدى قدرة إدارة التسويق في انتقاء الموظفين ذوي الصفات المميزة للاحتكاك بالعملاء وكذا اعتماد أسعار تتوافق وطموحات العملاء.

- التدريب المستمر لموظفي البنك وخاصة هؤلاء الذين لهم اتصال مباشر مع العملاء.

- كما يتسع التسويق البنكي ليستوعب مهام التخطيط التنظيم والتوجيه والمتابعة لتدفق وانسياب الخدمات البنكية عبر فروع البنك بهدف تلبية وإشباع رغبات العملاء المستهدفين وهو ما يدل على كبر المسؤولية الملقاة على عاتق إدارة التسويق لاختيار مواقع الفروع القادرة على خدمة كل من العملاء الحاليين والمرتقبين ومنافسة فروع البنوك الأخرى في نفس المنطقة الجغرافية.

- تحقيق التكامل بين الوظيفة التسويقية والوظائف الأخرى لان أي اختلاف بينها يؤثر على وحدة الرؤية ووضوح مهام بالبنك وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة وهو ما يعني اعتبار التسويق البنكي أداة تحليلية هامة في فهم النشاط البنكي ومساعدة العاملين بالبنك على رسم الاستراتيجيات ومراقبة ومتابعة العمل البنكي.

رابعا: عوائق إدماج التسويق في البنوك

حتى يصل البنك إلى أهدافه وإلى مستوى تلبية حاجات العملاء عليه أولا أن يفهم جيدا التطورات الحاصلة في محيطه وسوقه ومن ثم العمل على التكيف معها عبر تقديم خدمات متميزة تسمح له بالتفوق على المنافسين وبالتالي الوصول إلى التسويق الحقيقي.

لكن تحقيق ما سبق ليس بالأمر الهين إذ يتعين على البنك تخطي عدة عوائق أو على الأقل أخذها بعين الاعتبار عند وضع لبرامجه التسويقية وهذا ما سيتم إبرازه في العنصر.

1- في البنوك العامة:

- عدم المعرفة أو التطبيق لأساليب الاتصال بين مختلف أقسام الإدارة بالبنك مما يخلق صعوبة كبيرة للتنسيق بينها وخاصة مع إدارة التسويق البنكي؛
- إهمال البنوك لمردودية الخدمات التي تقدمها وهو ما ينتج مردودية منخفضة لها تتعارض مع أهداف التسويق التي تسعى لتحقيق العوائد من وراء البيع وليس البيع فقط؛
- تتمثل هذه العوائق في جهل البنوك لعملائه حيث أن غالبية العملاء يتقدمون إلى البنك بهدف إيداع أو سحب النقود وليس لأسباب أخرى بل فيهم حتى من لا يعرف الخدمات المقترحة للبيع ولهذا يجب على البنك وخاصة إدارة التسويق أن تستثمر في بعض الوسائل التي تسمح لها بمعرفة عملائها من جهة وإرضائهم من جهة أخرى؛
- تشابه خدمات البنوك مما يضمن من اهتمام العميل بها، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة من النوع الذي لا يعير الأهمية الكافية لجودة وتميز الخدمات.

- عدم تمتع غالبية موظفي البنوك بالفلسفة الفكرية التسويقية والتي تنادي بأن تكون مع العميل دائما فحتى الآن مازال يسيطر على ذهنياتهم أفكار سابقة مثل مدى أهمية العميل للبنك في تحقيق الربح السريع في الوقت الذي تتسابق فيه نظيراتها في الدول المتقدمة على الاهتمام

بإشباع متطلبات ورغبات العملاء عن طريق محاكاتها ووضعها ضمن الأولويات عند تصميم الشكل النهائي للخدمة؛

2- في البنوك الجزائرية

إضافة إلى العراقيل السابقة تعترض البنوك الوطنية عراقيل أخرى يمكن ذكر منها:

- تخصص البنوك الجزائرية سابقا من حيث النشاط في قطاعات محددة مما جعل لكل بنك عملائه الخاصين به وهو ما أدى إلى قلة أو غياب المنافسة في السوق البنكي الجزائري وبالتالي تغييب الأدوات الابتكارية في صناعة القرارات التسويقية، وهذا العائق تراجع خاصة بعد تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وفتح المجال أمام البنوك؛
- تقيد البنوك في مجال التسويق البنكي من حين لآخر بالقوانين والمراسيم الوزارية وفي بعض الأحيان عدم التناسق بينها مما يجعل البنوك في وضع حرج بخصوص تطوير أنشطتها؛
- انتشار الفساد في الجهاز المصرفي الجزائري، وبالتالي فقدان الثقة في البنوك والتأثير سلبيا على مستقبل النشاط التسويقي فيها؛
- غالبا ما يكون عرض الخدمات البنكية اقل من الطلب عليها الأمر الذي جعل من البنوك الجزائرية لا تولي عناية خاصة لتحسين وتطوير جودة خدماتها ؛
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية لانجاز البحوث والدراسات الخاصة بالعملاء والسوق والمنافسين، هذا إلى جانب اعتبار بحوث التسويق أمر ترفيهي وتكلفة غير مبررة من قبل مسؤولي البنوك الجزائرية وهذا ما يعتبر بمثابة إهدار في الأدوات التسويقية؛

- ضعف مخصصات ميزانيات التدريب وعدم وجودها في بعض البنوك، بينما من المفترض أن تصل إلى 03% من ميزانية البنك كما البنوك العالمية وهذا ما جعل بنوكنا غير قادرة على تطوير مهارات العنصر البشري فيها؛

- سلوك العميل حيث يتسم المجتمع الجزائري بضعف الوعي وانخفاض الاستجابة للخدمات البنكية المستحدثة، حيث يفضل في الغالب التعامل بالنقود مباشرة عن التعامل بالأدوات غير النقدية مثل الشيكات، والحوالات والبطاقات الائتمانية وهو ما يعني عدم قدرة البنوك على اقتناص فرص النمو والعمل بمزيد من الديناميكية؛

- ضعف التطوير وخاصة في مجال ادخار التكنولوجيا والأخذ بالأدوات المالية الحديثة (مثل الشيكات الالكترونية) التي تتصف بالمخاطرة والتي مردها طبيعة المنتوج البنكي المتمثل في المال الذي يتسبب لمالكه في ردود أفعال جد مختلفة ومعقدة .

المحور التاسع : البنوك الإسلامية

احتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية، من خلال استقبال الأموال وحفظها واستثمارها وتمويل من يحتاج إليها، إلاّ أن اعتماد النظام المصرفي التجاري على الربا، يؤدي إلى عواقب وخيمة وليس أّدل على ذلك من الأزمات المالية التي أجمع الباحثون الاقتصاديون على أن البنوك بأسلوبها الربوي كانت أحد أهم أسباب حدوثها.

أولا: مفهوم البنوك الإسلامية

العمل المصرفي الإسلامي هو آلية لتطبيق العمليات المصرفية على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية بطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذاً أو عطاء، لان ذلك يعتبر ربا محّرماً في الإسلام.

1- تعريف البنوك الإسلامية وخصائصها

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمصارف الإسلامية نذكر منها:

"هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به المصارف من وظائف في تيسير المعاملات التنموية، كما أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولاً وقبل كل شيء، وهي اجتماعية لأنها تقصد في عملها وممارستها تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلاً عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالعودة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية"[52]

[52] أحمد النجار، **منهج الصحوة الإسلامية..بنوك بلا فوائد نقلا عن عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية،** ص: 85

وفي اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية يعرف البنك الإسلامي أنه: " ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية،وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء."

ومن خلال التعريفات السابقة، يتضح أن البنوك الإسلامية هي "مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية، وتحقيق أقصى عائد اقتصادي اجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية. وباختصار تعني بالبنوك في النظام الإسلامي المؤسسات المالية التي تقوم بعمليات الصيرفة واستثمار الأموال بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء"

كما أن للبنوك الإسلامية جملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية ومن أهمها:

- عدم التعامل بالفوائد الربوية: فالأساس الأول الذي يقوم عليه البنك الإسلامي هو استبعاد التعامل بالفائدة باعتبارها ربا ، أجمع الفقهاء على تحريمها مراعاة لأحكام الشريعة الإسلامية فبدون هذه الميزة يصبح البنك الإسلامي كغيره من البنوك التقليدية.
- تحرير المال من الاكتناز أوالتعطيل: من منطلق محاربة الإسلام لتعطيل الماليسعى البنك الإسلامي إلى تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز، وحيث إن الادخار هو امتناع عن الاستهلاك والاستثمار هو تحويل المدخرات إلى أصول منتجة، فليس من الضروري أن من يدخر المال سيستثمره، لذلك منع الإسلام اكتناز المال وأوجب دفعه للانتفاع به في تشغيل المواردلأن المكتنز يعطل المال عن أداء وظيفته في الدورة الاقتصادية، كما أن تراكم رأس المال النقدي في الاقتصاد لا قيمة له إذا لم يتحول إلى أصل منتج للسلع و الخدمات، ولأجل ذلك يعمل البنك الإسلامي على تحريك المدخرات المودعة لديه باعتباره وكيلاً عن أصحابها، ويدفع بها نحو الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد.
- الاستثمار في المشاريع الشرعية: من أهم ما يميز البنوك الإسلامية سعيها للاستثمار في المشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع من خلال اعتماده الصيغ المشاركة بين صاحب المال وطالبا لتمويل في حالة الربح أو الخسارة،عكس النظام التقليدي الربوي

الـذي يسـعى إلـى تحقيـق أعلـى سـعر فائـدة ممكـن دون مراعـاة طبيعـة المشـاريع إن كانـت نافعة أوضارة للمجتمع.

- ربـط التنميـة الاقتصـادية بالتنميـة الاجتماعيـة: تـولي البنـوك الإسـلامية اهتمامـا بالغـا بتحقيـق التنميـة الاقتصـادية، ولإنجـاز هـذا المطلـب تسـعى إلـى إقامـة مشـاريع اسـتثمارية حقيقيـة تعمـل فـي النشـاط الإنتـاجي للسـلع والخـدمات الحقيقيـة، وتعزيـز وتطـوير التنميـة الاقتصـادية تتطـابق مـع ضـوابط الشـرعية الإسـلامية فـي ظـل احتـرام البعـد الاجتمـاعي وتلبيـة الحاجـات فعلية للمجتمع.

- الطـابع العقائـدي: تقـوم البنـوك الإسـلامية بالتقيـد فـي جميـع أعمالهـا بقاعـدة الحـلال والحرام،من خلال استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد.

- إحيـاء نظـام الزكـاة: حيـث تقـوم هـذه المصـارف وانطلاقـا مـن رسـالتها السـامية فـي التوفيـق بـين الجـانبين الروحـي والمـادي معـا، لـذلك أقامـت هـذه البنـوك صـندوقا خاصـا لجمـع الزكـاة تتولى هي إدارته وهي بذلك تؤدي واجبا إلهيا فرضه الله على هذه الأمة

2- نشأة البنوك الإسلامية

تعتبـر تجربـة البنـوك الإسـلامية حديثـة العهـد نسـبياً، وقـد كـان شـرفاً للجزائـر أن تـتم فيهـا أول محاولـة فـي العـالم لإنشـاء بنـك إسـلامي بـالمفهوم الحـديث، وذلـك فـي وقـت مبكـر جـدا سـنة 1929م تحـت اسـم "البنـك الإسـلامي الجزائـري"، مبـادرة مـن الشـيخ "إبـراهيم أبـو اليقظـان" أحـد أعضـاء جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائـريين إبـان الاسـتعمار الفرنسـي، وبعـد أن تـّم إعـداد قانونـه الأساسـي وجمـع رأسـماله الاسـمي مـن قبـل بعـض كبـار رجـال الأعمـال المسـلمين فـي مدينـة الجزائر، تفطنت سلطات الاحتلال الفرنسية لهذا المشروع آنذاك، فتصـّت له بقوة وأجهضته.

ومـن الناحيـة العمليـة فقـد بـدأت التجربـة لأول مـرة فـي مصـر سـنة 1963م مـن طـرف الـدكتور "أحمـد عبـد العزيـز النجـار"، الـذي أسـس مـا يسـمى ببنـوك الادخـار المحليـة للتعامـل مـع صـغار الفلاحـين، وذلـك بجمـع مـدخراتهم ثـم تمويـل مشـاريعهم الفلاحيـة وفـق أسـس إسـلامية. وقـد اسـتمرت التجربـة بضـع سـنوات ثـم أجهضـت سـنة 1967، حيـث تـم تـأميم كافـة مرافـق هـذا البنـك وألحقـت بأحد البنوك العمومية المصرية.

ثـم انتقلـت الفكـرة بعـدها إلـى دول الخلـيج العربـي اسـتغلالاً للطفـرة النفطيـة بعـد حـرب أكتـوبر 1973، حيـث أنشـئ أول بنـك إسـلامي بالشـكل الحـديث فـي جـدة بالمملكـة العربيـة السـعودية سـنة 1975م وهـو البنـك الإسـلامي للتنميـة،وكانـت ملكيتـه وتعاملـه أساسـاً مـع الـدول والحكومـات خاصـة منهـا الأعضـاء فـي منظمـة المـؤتمر الإسـلامي، وفـي نفـس السـنة أُنشـئ أول بنـك إسـلامي خاص يتعامل مع الأفراد وهو بنك دبي الإسلامي.

الشكل رقم 03 أهداف البنك الإسلامي

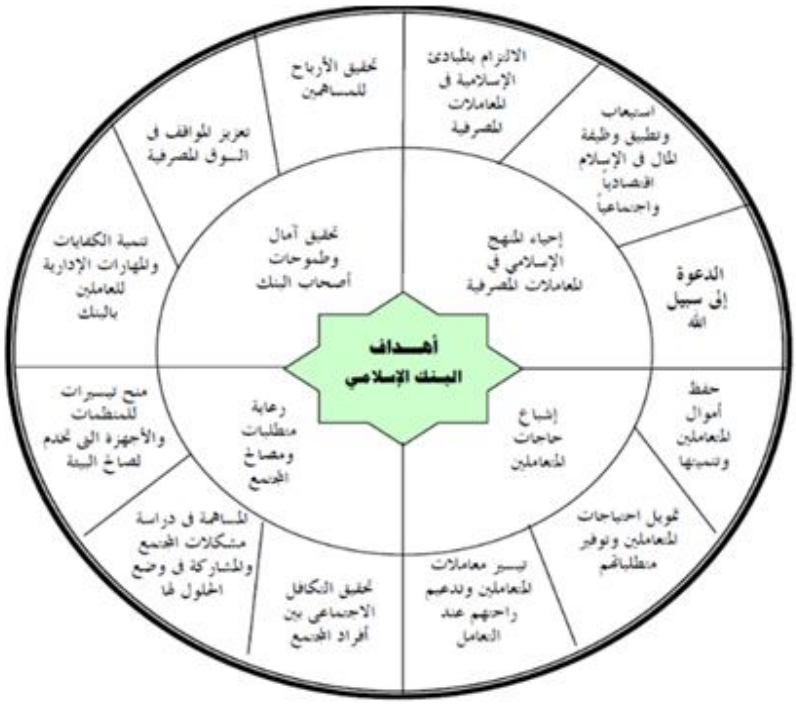

المصـــدر: عبـد الحميـد عبـد الفتـاح المغربـي، **الإدارة الإســتراتيجية فــي البنــوك الإســلامية(البنــك الإســلامي للتنمية)**،جدة،المغرب،ط**1**، 2004 ،ص:89.

ثانيا : مصادرواستخدامات البنوك الإسلامية

تتجلى أهم مصادر الأموال بالنسبة للبنوك الإسلامية من مصادر داخلية والمتمثلة أساسا من رأس المال والاحتياطات ومصادر خارجية من الحسابات الجارية، ودائع التوفير والادخار، حسابات الاستثمار وأموال الصدقات مثل الزكاة، التبرعات والمهمات.

1- الاستخدامات في البنوك الإسلامية

تختلف البنوك الإسلامية اختلافا شبه كلي عن البنوك التقليدية في طبيعة استخدامها للأموال، حيث تتمثل الاستخدامات الأساسية للبنوك الإسلامية في صيغ التمويل والاستثمار الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية ومنها:

- **استخدامات قائمة على المشاركة في عائد الاستثمار**

▪ **المضاربة:** هي تقديم المال من طرف والعمل من طرف آخر، على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، وللخارة (إن حدثت) تقع على صاحب المال، إلاّ إذا ثبُت التعدِّي أوز التقصير من جانب العامل أو المضارب فإنَّه يضمن رأس مال المضاربة. ويتلقى البنك الإسلامي الأموال من المدّخرين بصفته مضارباً، بينما يدفعها إلى المستثمرين بصفته ربّاً للمال، وهذا ما يسمى بإعادة المضاربة[53].

▪ **المشاركة:** وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتمَّ الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أمَّا الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب المشاركة في رأس المال. ويطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكاً مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع، مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها.

- **استخدامات قائمة على أساس المديونية**

▪**المرابحة:** وتتم حين يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات معينة للعميل بطلب منه، ويعيد بيعها له مع هامش ربح محدد ومتفق عليه، مع الاتفاق حول أسلوب سداد سعرها.

[53]سليمانناصر،**تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر "دراسة تقييمية عامة "**،النشروالتوزيع ألفاللوثائق،ط1، 2022،ص ص : 19-20

▪ **الإجـارة:** وتعـرف أيضـا تحـت اسـم "الإيجـار" أو الإجـارة المنتهيـة بالتمليـك، وهـي لا تختلـف كثيـراً عـن التـأجير التمـويلي المطبـق مـن طـرف البنـوك التقليديـة وهـي عبـارة عـن شـراء يـتم مـن طـرف البنـك الإسـلامي متمثلـة فـي معـدات أو عقـار تحـت طلـب مـن العميـل والتـي يـتم تأجيرهـا لـه لمـدة تبلـغ فـي شـائع الأحيـان إلـى مـدة حيـاة الأصـل وتنتهـي عـادة بتمليـك الأصـل مـن طـرف العميل.

▪ **الإستصـنـاع:** هـي أن يتقـدم العميـل بطلـب إلـى المصـرف الإسـلامي صـناعة شـيء معـين غيـر متـوفر فـي السـوق، كبنـاء عقـار حسـب مواصـفات وأجـال متفـق عليهـا متفـق عليهـا، ويقـوم البنـك الإسـلامي بـإبرام عقـد استصـناع مـوازي مـع مقـاول لإنجـاز العقـار بـنفس المواصـفات المتفـق عليهـا مـع عميلـه، مـع وجـوب توافـق الأجـل بـين العقـدين، وبعـد اسـتلام البنـك الإسـلامي للعقـار مـن طـرف المقـاول، يـُقـدم للعميـل بهـامش ربـح، وفـي المقابـل يـتم تحصـيل ثمنـه بالتقسـيط عـادة مقابـل ضمانات قد تكون العقار نفسه أو ضمانات أخرى.

▪ **السَّـلَم:** ويسـمى أيضـا "بيـع السـلف" يشـبه المرابحـة ويختلـف عنهـا مـن حيـث تقـديم ثمـن السلعة أو البضـاعة عنـد طلبهـا مـن البنـك علـى أن يـتم تسـليمها فـي وقـت لاحـق، حيـث يـدفع البنـك الإسـلامي ثمـن البضـاعة إلـى عميلـه كنـوع مـن التمويـل علـى أسـاس رأس مـال السِّـلم، وعنـد بلـوغ أجـل اسـتلام البضـاعة، يطلـب البنـك مـن عميلـه القيـام ببعهـا لحسـابه مقابـل هـامش ربـح محـدد بـين الطرفين.

▪ **القــرض الحســن:** هـو عقـد بـين طـرفين المقـرض والمقتـرض، يشـبه القـروض العاديـة وتضـاف لـه كلمـة "حسـن" لأنـه لا يـتم بمقتضـاه دفـع فوائـد ربويـة، يقـدم فـي العـادة لعـدد محـدود جـدا مـن العمـلاء أو لموظفيها.بالإضـافة لهـذا، تقـدم المصـارف الإسـلامية خـدمات مصـرفية متنوعـة لا تختلف كثيرا عما تقدمه بقية المصارف، من أهم هذه الخدمات[54]:

- ✓ تحصيل الأوراق؛
- ✓ بيع وشراء العملات الأجنبية والمعادن الثمينة؛
- ✓ عمليات الأوراق المالية (الأسهم دون السندات)؛

[54] بن عيسى بن علية ،قرش عبد القادر، مقال **"الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة شاملة في المصارف الخاصة في الجزائر مع الإشارة لبنك البركة الجزائري** ، ص: 266

- ✓ تأجير الخزائن الحديدية؛
- ✓ فتح الاعتمادات المستندية؛
- ✓ تقديم الاستشارات ودراسات الجودة الاقتصادية.

2- مصادر الأموال في البنوك الإسلامية :

- **المصادر الداخلية أو الذاتية[55]**

- رأس المال المدفوع هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للبنك، وبه يتم تأسيس البنك وإيجاد الكيان الاعتباري له، وإعداده وتجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطاته، بتوفير كافة المستلزمات الأولية اللازمة لذلك، من موظفين وأثاث ومعدات وأجهزة وأدوات ومطبوعات مختلفة وغيرها.
- الاحتياطاتوتتمثل الاحتياطات في المبالغ التي يتم اقتطاعها من الأرباح الناتجة عن توظيف البنك للأموال المتاحة لديه، يقوم أولاً بالفصل بين الإيرادات المتولدة التي تخص المساهمين، وتلك التي تخص المودعينثم يقوم ثانيا بتحميل إيرادات المساهمين بما يجب أن تتحمل به من تكاليف عامة للوصول إلى صافي الربح الذي يخص المساهمين والذي يعتبر الوعاء الذي تقتطع منه الاحتياطات.
- الأرباح المحتجزة تمثل الأرباح المحتجزة تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، وهي أيضاً تدخل ضمن حقوق المساهمين، لذلك يتم احتجازها من الأرباح التي تخص المساهمين فقط.
- المخصصاتيقصد بها تلك المبالغ التي تقتطع من مجمل أرباح االبنك لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال فترة مالية قادمة لمواجهة المشاكل والأعباء أو الخسائر التي قد تطرأ بسبب عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضماناته والتزاماته لدى المصرف

- **المصادر الخارجية[56]**

- الحسابات الجارية:هي عبارةعن مبالغ من الأموال يضعها المدخر كأمانة في البنك الإسلامي ويحقله السحبمنالرصيدالدائنفيأيوقت،ولايستحقعنهاالمدخرعائدمن البنك؛

[55]الطاهر الهاشمي محمد ، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ،منشورات جامعة 7 أكتوبر ، ليبيا، ط 1، 2010، ص ص ص ص:159-160-161-162 بتصرف

[56]أسامةالأنصاري،**إدارة البنوك التجارية**،كليةالتجارة،جامعةالقاهرة،ط 5، 2017،ص ص:329 . بتصرف

- ودائع التوفير والادخارتقبل البنوك الإسلامية المدخرات والودائع ذات القيمة الصغيرة في شكل ودائع توفير توضع في دفاتر ادخار أو توفير ويحق للعميل سحب بعض أو كل هذه الوديعة، وقد يكون هناك ضوابط معينة حول حجم المبلغ الذي يمكن سحبه في المرة الواحدة؛
- حسابات الاستثمار: وهي حسابات يعطي أصحابها الحق للمصرف في استثمار الأموال إما على أساس مطلق أو على أساس مقيد، ففي حالة الأساس المقيد فإن أصحاب هذه الحسابات يخولون البنك في استثمار الأموال على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار ويقيدون البنك ببعض الشروط كأن يستثمرها في مشروع معين، أو لغرض معين أو بكيفية معينة، أما أصحاب الحسابات المطلقة فإنهم يخولون البنك في استثمار أموالهم على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار دون تقييد البنك بأية شروط ويمكن للبنوك خلط تلك الأموال مع أموالها الذاتية[57] ؛
- أموال الزكاة والصدقات يتلقى البنك الإسلامي أموال الزكاة الواجبة وصدقات التطوع والهبات والنذور في حساب خاص، ويحق للبنك الإسلامي أن يقبل هذا النوع من الموارد ويقوم بتوزيعها في مصارفها الشرعية إن كانت صدقة واجبة أو حسب رغبة أصحابها إن كانت غير ذلك.

ثالثا: المخاطر التي تنفرد بها المصارف الإسلامية:

هناك بعض المخاطر التي تنفرد بها البنوك الالكترونية دون غيرها بالإضافة إلى بعض التحديات والمسائل التي لابد من تناولها بالكثير من الجدية والمرونة من قبل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي وخبراء المخاطر في المصارف الإسلامية ومن ذلك[58]:

1- **مخاطر غياب الفهم الصحيح للمخاطر في العقود الإسلامية:** يؤدي غياب الفهم الصحيح لعمل المصارف الإسلامية ورسالتها ومبدأي الخراج بالضمان والغنم بالغرم سواء لدى المتعاملين من جهة ، ومن جهة أخرى الأخطر من ذلك أن يكون لدى

[57] إبراهيم الكراسنة، **البنوك الإسلاميةالإطار ألمفاهيمي والتحديات**، مطبوعات صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص:5 .

[58] محبوب علي، سنوسي علي، **مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية –المخاطر التشغيلية أنموذجا دراسة ميدانية لبنك البركة وكالة الاغواط**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، العدد 2، 2020، ص ص: 18-19.

العـاملين فـي المصـارف الإسـلامية ممـا يـؤدي إلـى بـروز مخـاطر فـي الثقـة وبالتـالي مخـاطر السـحب بـأن يسـحب المودعـون ودائعهـم بسـبب الشـعور بـأن قـد لا يوجـد فـروق جوهريـة بـين البنـوك الإسـلامية والبنـوك التقليديـة مـن حيـث النتيجـة علـى الأقـل وبسـبب أن العائـد علـى الودائـع قـد لا يكـون منافسـا مقارنـة بالفوائـد التـي يتقاضـها المودعـون لـدى البنوك التقليدية .

2- **المخـاطر المؤسسـية:** قـد تفقـد البنـوك الإسـلامية رسـالتها وأهـدافها ممـا يجعلهـا تتجـه إلـى الابتعـاد عـن العمليـات التـي تتضـمن مخـاطر أكثـر صـعوبة فـي إدارتهـا بحيـث تحتـاج إلـى خبـرة وكـوادر بشـرية ونظـم أكثـر فعاليـة، وإلـى الحـد الـذي جعلنـا نـرى عـددا مـن البـاحثين فـي الاقتصـاد الإسـلامي يجتهـدون فـي محاولـة لجعـل مخـاطر الصـيغ التمويـل الإسـلامي مسـاوية تمامـا لمخـاطر التمويـل بالفائـدة ، فـالبنوك الإسـلامية وجـدت لتكـون بـديلا متكـاملا عـن المصـارف الربويـة بمفـاهيم ووسـائل مختلفـة جـذريا وأهـداف واضـحة منسـجمة مـع بعضها ومع الغايات الكلية للشريعة .

3- **مخـاطر تتعلـق بصـيغ التمويـل الإسـلامي:**تنفـرد صـيغ التمويـل الإسـلامي عـن غيرهـا بمخـاطر تتعلـق بشـروطها الشـرعية وكـذا طبيعتهـا وقـد تكـون الآراء متباينـة للفقهـاء فـي بعـض المسـائل خاصـة إذا لـم يوجـد نظـام قضـائي فعـال بمـا يـدعى بمخـاطر الطـرف الأخـر من ذلك مثل:

- التراجع في إتمام الصفقة حتى بعد صدور الوعد من العميل ودفع العربون؛
- في حال تأخر العميل عن سداد في الموعد المتفق عليه وعدم زيادة السعر أو العائد؛
- عـدم تسـليم السـلع أو الخدمـة فـي الوقـت المتفـق عليـه كمـا هـو الحـال فـي عقـود السـلم أو الاستصناع؛
- عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته نتيجة ظروف عامة ؛
- عدم جواز تداول بعض العقود في الأسواق المنظمة أو خارجها بشكل مباشر؛
- عـدم إلزاميـة بعـض العقـود وإمكانيـة التراجـع عنهـا مثـال حالـة تمتـع الزبـون بخيـار التراجـع في عقد الاستصناع مثلا؛
- تلـف السـلع المملوكـة مـن قبـل المصـرف الإسـلامي قبـل إنجـاز بيعهـا وتسـليمها للزبـون أو تلفها وهي مؤجرة؛

- ضمان العيب الخفي في المرابحة مثلا أو عدم توفر المنفعة في العين في عقود الإجارة.

4- **مخاطر في الدخل الحلال والدخل الحرام** :هي من المخاطر العامة والخطيرة وتظهر أكثر في البنوك التقليدية الربوية التي تقدم خدمات إسلامية أو لديها فروع الإسلامي أو نوافذ إسلامية ، فإذا لم يكن لديها رقابة جدية وحقيقية من هيئة رقابة شرعية تقوم بدورها كما يجب، يختلط المال الحلال بالمال الحرام وينشأ ذلك من بداية افتتاح أو تأسيس الفرع أو الوحدة الإسلامية إذا ما استعمل المال الحرام الناجم عن المراباة في ذلك.

5- **المشتقات المالية التقليدية وعدم جواز استخدامها:** تستخدم البنوك التقليدية عددا من المشتقات المالية كعقود الخيارات والمستقبليات والمقايضات بأسعار الفائدة وهذه المشتقات تفيد هذه البنوك التقليدية من حيث يمكن اعتبارها من وسائل إدارة المخاطر والتخفيف من أثارها وكذلك تعتبر مصدرا للدخل، هذه المشتقات في معظمها اتفق الفقهاء على عدم جوازها وبالتالي فليس باستطاعة البنوك الإسلامية استخدامها ويحاول الباحثون ابتكار طرق متطابقة مع الشريعة وتحقيق بعض النتائج المرجوة في هذا المجال.

6- **تحديات انتقال المخاطر:** لمسألة انتقال المخاطر جوانب متعددة لعل أبرزها يكمن في انتقال المخاطر بين الحسابات الجارية ،الودائع الجارية تحت الطلب والودائع الاستثمارية ، وانتقال مخاطر رأس المال في المصارف البنوك الإسلامية إلى الودائع الجارية ، فأساس الحسابات الجارية في البنوك الإسلامية أنها عبارة عن قرض حسن لأصحاب البنك لا يستحق أية فائدة وتلتزم المصارف برده عند الطلب وعليه فمن المفترض وجوب حماية كاملة لأصحاب الودائع الجارية من مخاطر أعمال البنك ، ولكن في الواقع لا يتم التفرقة بدقة بين الأصول المختلفة كحقوق أصحاب البنك ، والودائع الجارية والودائع استثمارية بحيث يقوم البنك باستثمار كافة هذه الأصول في استثمارات مختلفة وإن اختلفت سياساته في هذا المجال وهذا قد يكون لا بأس به من الناحية الشرعية كون الحسابات الجارية تعتبر قرضا حسنا للبنك ويضمن سدادها عند الطلب.

شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من المستجدات المتلاحقة وعرفت الكثير من التطورات التي انعكست بدورها على إعادة صياغة النظام المصرفي العالمي، و قد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع موجة التحرير المصرفي، وتحرير الأنظمة المصرفية و المالية في كثير من الدول من التدخل والقيود الحكومية، واتجاه البنوك إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة من أجل تعظيم الربح والفرص والمكاسب.

لقد صاحب هذه التطورات في مجال النشاط المصرفي على المستوى العالمي التقدم المذهل الذي تم على صعيد تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات و استفادة البنوك منه في نظم الاتصال و نظم الدفع لتنتج كل هذه التطورات عالما مصرفيا أصبح أهم سماته الاندماج و الانفتاح و المنافسة و الابتكارات المتتالية في العمل المصرفي و في أساليب التمويل و الخدمات المصرفية.

الهدف من المقياس :

يتضمن مقياس الاقتصاد البنكي المعمق جملة من المحاور، تم وضعها وترتيبها بطريقة منهجية، تمكن الطالب من التدرج في اكتساب معارف تقنية لها ارتباط وثيق بتخصصه، بحيث يهدف هذا المقياس إلى:

- أن يربط الطالب بين ما درسه من تقنيات بنكية واقتصاد بنكي؛
- محاولة تمكين الطالب من التعريف على النشاط البنكي في الاقتصاد واتجاهاته الحديثة.

ويتكون هذا المقياس من تسعة محاور أساسية هي:

- ✓ **المحور الأول : الصيرفة والبنوك الإلكترونية.**
- ✓ **المحور الثاني : تحرير الخدمات المصرفية.**
- ✓ **المحور الثالث : الاندماج المصرفي.**
- ✓ **المحور الرابع : إدارة المخاطر البنكية .**
- ✓ **المحور الخامس : مقررات لجنة بازل 1، 2، 3.**
- ✓ **المحور السادس:الأزمات المالية والجهاز المصرفي.**
- ✓ **المحور السابع :حوكمة البنوك.**
- ✓ **المحور الثامن :التسويق البنكي.**
- ✓ **المحور التاسع : البنوك الإسلامية.**

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد بوراس ،السعيد بريكة ، **أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،.2014
2. بحبح عبد القادر، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك** ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2013.
3. فريهان عبد الحفيظ يوسف، إدارة المخاطر المصرفية،كلية العلوم الإدارية، جامعة الإسراء،2008.
4. كافي مصطفى يوسف ، **إدارة المخاطر والتأمين** ، دار المنهج للنشر والتوزيع ،عمان ، 2016.
5. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
6. طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.
7. أحمد شعبان محمد علي، **انعكاس المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، ، 2007.
8. حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2011.
9. محمد توفيق سعودي، **المسؤولية المدنية والجنائية لأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة على أعمال الشركة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2002
10. الحمزاوي محمد كمال خليل ، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشاة المعارف، الإسكندرية، ط 1 ، 2000.
11. عبد الله نجم، **نظم المعلومات الإداري**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،2005.
12. عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
13. سليمان ناصر ،**تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر"دراسة تقييمية عامة** "،النشر والتوزيع ألفا للوثائق، ط1، 2022.

14. أسامة الأنصاري، **إدارة البنوك التجارية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ط 5، 2017.

15. إبـراهيم الكراسـنة، **البنـوك الإسـلامية الإطـار ألمفـاهيمي والتحـديات**، مطبوعـات صـندوق النقد الدولي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

16. أحمـد شـعبان محمـد علـي، **انعكـاس المتغيـرات المعاصـرة علـى القطـاع المصـرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، ، 2007،

المجلات :

17. ديـدوش هـاجرة، جريـري عبـد الغنـي، **دور الصـيرفة الإلكترونيـة فـي تحسـين الخدمـة المصـرفية دراسـة حالـة بنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة -المديريـة الجهويـة بالشـلف** ، مجلـة اقتصاديات اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 17 ، العدد 26.

18. علـي بـن سـاحة، **محاضـرات فـي مقيـاس النظـام المصـرفي** ، مطبوعـة مقدمـة لطلبـة السـنة الثالثـة اقتصـاد نقـدي وبنكـي، كليـة العلـوم الإقتصـادية والعلـوم التجاريـة وعلـوم التسيير، جامعة غرداية، 2019/2018.

19. محبـوب علـي، سنوسـي علـي، **مخـاطر تنفـرد بهـا المصـارف الإسـلامية –المخـاطر التشـغيلية أنموذجـا دراسـة ميدانيـة لبنـك البركـة وكالـة الاغـواط**، مجلـة أبحـاث اقتصـادية معاصر، العدد 2، 2020.

20. بـدران دليلـة ،طلحـة المسـعود، **واقـع الصـيرفة الإلكترونيـة فـي البنـوك التجاريـة مصـرف السـلام الجزائـر أنموذجـا**، مجلـة إدارة الأعمـال والدراسـات الإقتصـادية ، المجلـد 6، العـدد 1.

21. جنـان أحمـد، تـوبين علـي، **واقـع وتحـديات الخـدمات المصـرفية فـي الجزائـر** ، دراسات اقتصادية، العدد 29، 2018.

22. ضـيف روفيـة، **الانـدماج المصـرفي مبـررات ودوافـع**،مجلـة العلـوم الإنسـانية ، العدد42، المجلد ب، 2014.

23. شـهبون لاميـة ، **الانـدماج المصـرفي وموقـع البنـوك الجزائريـة منـه**، مجلـة الحقـوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

24. مطـاي عبـد القـادر ، **الانـــدماج المصـــرفي كتوجـــه لتطـــوير وعصـــرنة النظـــام المصرفي**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، 2010.

25. بوســعيد محمــد عبــد الكــريم ، بــن بوزيــان محمــد، **إدارة المخـــاطر فـــي البنـــوك الإســلامية دراســة حالــة بنــك البركــة الجزائــري**،مجلـة الماليـة والأسـواق، العـدد1، المجلـد 6، 2019.

26. بوعمامــة علــي، زايــد مــراد،**المخـــاطرة البنكيـــة وإدارتهـــا فـــي الأنظمـــة المحليـــة والدولية** ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد، المجلد2، 2016.

27. دريــس رشــيد، **الجهــاز المصــرفي الجزائــري ومقــررات لجنــة بــازل**، مجلــة علــوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 2، المجلد 10، جامعة الجزائر3، 2006 .

28. فتحــي عبـد الواسـع هائـل، **حوكمـــة البنـــوك**، مجلـة المحاسـب القـانوني، جمعيـة المحاسـبين القانونيين اليمنيين، اليمن، ، العدد:03 ، 2008.

29. سـدرة أنيسـة ، **حوكمــة البنــوك فــي ظــل الأزمــة الماليــة العالميــة الراهنــة 2008**، المجلـة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد4، 2013.

30. لخضــاري صــالح، مسـيخ أيـوب، ، **التســويق المصــرفي فــي الجزائــر**، مجلــة الباحــث الاقتصادي، العدد4 ، 2015.

<u>الأطروحات والمطبوعات</u> :

31. ضــيف أحمــد ، **محاضـــرات فـــي الاقتصـــاد البنكـــي المعمـــق** ، كليــة العلــوم الاقتصــادية والعلــوم التجاريــة وعلــوم التســيير، جامعــة أكلــي محنــد، أولحــاج،البويرة، 2021/2020.

32. دنــان نشـيدة ،**أثــار تحريــر الخــدمات المصــرفية علــى أداء البنــوك الجزائريــة** ، مـذكرة مقدمـة ضـمن متطلبـات نيـل شـهادة الماجسـتير فـي علـوم التسـيير، تخصـص نقـود مالية ، جامعة الجزائر3 ، 2014/2013.

33. أوصـغير الـويزة، **دراســات اتجاهــات البنــك المركــزي فــي تطبيــق مقــرارات لجنــة بــازل وأثارهــا علــى البنــوك التجاريــة دراســة مقارنــة بــين الجزائــر ، تــونس ومصــر**، أطروحـة

مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة، 2018/2017

34. السعيد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010-2011.

35. أنيسة سدرة، **حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية خلال الفترة 1990-2010** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقودوبنوك، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

36. سحنون جمال الدين، **اقتصاد بنكي معمق**، مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر،تخصص نقدي وبنكي، جامعة الجزائر3، 2022/2021.

37. الأخضر بن عمر، **محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي المعمق**،مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، 2021/2020

38. خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2009/2008

39. عادل زقرير، طارق خاطر، **محاضرات في الاقتصاد البنكي المعمق**،مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة الوادي ،2018/2017.

40. لعراف فائزة، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة2008** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، ط1، 2013.

41. زموري مونية، **التأثيرات الاقتصادية للأزمات المالية على الأسواق المالية العربية دراسة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008** ، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير ، جامعة الجزائر3، 2019/2018

المواقع الالكترونية:

1- **إيجابيات وسلبيات الاندماج المصرفي وأهم المعايير والشروط الخاصة به**، على الموقع : https://www.startimes.com/?t=31953616

2- كمال رزيق، **الأزمة المالية أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية** ،مقال على الموقع https://www.iasj.net/iasj/download/2ade6d5c6a1962c0 تاريخ الزيارة 2023/05/05

3- بن طلحة صليحة ،معوشي بوعلام ، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات**، على الخط : https://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/04/%D8%AF%D9%88%D8%B1

4- فراس الأشقر، **مقدمة في التسويق المصرفي** ، على الخط https://hama-univ.edu.sy/newsites/economy/wp- تاريخ الزيارة 2023/02/05